موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب الخامس

النظام المفهومي للقرآن

من اللفظ والاستعمال إلى المفهوم والشبكة والنظام والمآل

Ibn ʿAbbās al-ʿĀmilī, PhD

الخلاصة التنفيذية

يؤسس هذا الكتاب نظرية النظام المفهومي للقرآن بوصفها الحلقة الخامسة في الأصول النظرية للتفسير البياني. فإذا كان الكتاب الثاني قد قرر حاكمية القرآن، والكتاب الثالث قد حرر منطق عمل المفسر، والكتاب الرابع قد بحث كيف يعمل البيان القرآني نفسه، فإن هذا الكتاب يسأل عن الوحدة التي ينتجها ذلك البيان: كيف يتكون المفهوم القرآني؟ وكيف تنتظم المفاهيم في شبكات ونظم تحكم التفسير والاستنباط والتطبيق؟

ينطلق الكتاب من أن المفهوم القرآني لا يساوي لفظاً مفرداً ولا جذراً صرفياً ولا تعريفاً قاموسياً ولا مصطلحاً مدرسياً متأخراً. إنما يتكون المفهوم من مجموع استعمالاته وصيغه وتراكيبه وسياقاته ومقابلاته وقيوده وعلله وآثاره ونتائجه ومآلاته، ثم يتحدد موقعه داخل شبكة القرآن. وقد يحمل اللفظ الواحد مفاهيم متباينة بحسب السياق، وقد يُعبَّر عن المفهوم الواحد بألفاظ متعددة، وقد تظهر حدود المفهوم من مقابلاته أكثر مما تظهر من تعريف صريح.

يعيد الكتاب بناء العلاقة بين الجذر واللفظ والصيغة والتركيب والمفهوم؛ فالجذر يفتح مجالاً اشتقاقياً ولا يحكم جميع الصيغ بمعنى واحد، واللفظ يكتسب دلالته من التركيب والسياق، والمفهوم يتجاوز اللفظ إلى شبكة استعمالات وعلاقات. ومن هنا يرفض الكتاب مغالطة رد المفهوم إلى الاشتقاق وحده، كما يرفض استيراد تعريفات من الفلسفة أو الكلام أو العلوم الحديثة ثم إسقاطها على القرآن.

يقسم الكتاب النظام المفهومي إلى طبقات: المفهوم المركزي، والمفهوم المؤسس، والمفهوم الوازر، والمفهوم الخادم، والمفهوم المقابل، والمفهوم الشرطي، والمفهوم المآلي. وتعمل هذه الطبقات في شبكات؛ فالتوحيد يرتبط بالعبودية والهداية والشهادة والقسط، والعلم يرتبط بالتعليم والبيان والذكر والتبين، والعمران يرتبط بالاستخلاف والتمكين والقيام بالقسط والمآل. ولا يُفهم مفهوم قرآني كبير خارج علاقاته.

يحرر الكتاب كذلك الفرق بين النظام المفهومي والموسوعة الموضوعية؛ فالجمع الموضوعي يحصر الآيات ذات الصلة بموضوع، أما النظام المفهومي فيكشف العلاقات والبنى والمراتب واتجاهات الدلالة. كما يميز بين المفهوم القرآني والمصطلح الاصطلاحي، وبين المفهوم الكلي وتطبيقاته التاريخية، وبين المركز المفهومي وحدوده ومناطاته.

تُختبر النظرية على مفاهيم العلم والبيان والميزان والقسط والعدل والحق والهدى والنفس والقلب والعقل والشكر والكفر والتقوى والإحسان والتعارف والاستخلاف والعمران والرزق والإنفاق

والفتنة والابتلاء والمآل. ولا يقصد الاختبار استيفاء خزائن هذه الجذور، بل بيان كيف تعمل الخوارزمية المفهومية على مواد مختلفة من غير خلط أو اجترار.

تنتهي النظرية إلى أن التفسير البياني لا يبدأ بسؤال: ماذا تعني هذه الكلمة؟ بل بسلسلة أوسع: ما صيغتها؟ وما تركيبها؟ وما سياقها؟ وما استعمالاتها؟ وما قيودها؟ وما مقابلاتها؟ وما الآيات الحاكمة عليها؟ وما موقعها في الشبكة؟ وما القواعد والسنن التي تنتج منها؟ وما حدود تطبيقها؟ وبهذا يتحول المفهوم من تعريف ساكن إلى نظام بياني قابل للتحقق والمراجعة.

ويؤسس الكتاب في ختامه معجماً تشغيلياً لمصطلحات النظام المفهومي، ومصفوفةً لبناء المفهوم، وخوارزميةً من عشرين مرحلة، وأربعين قاعدة، وأربعين مغالطة، وميثاقاً للباحث. كما يحدد حدود النظرية حتى لا تتحول الشبكة إلى ربط تعسفي لكل شيء بكل شيء، أو يصبح اختيار المفهوم المركزي إسقاطاً سابقاً من الباحث.

السلسلة المفهومية الحاكمة

السؤال ← وتحديد المجال ← وحصر الألفاظ والصيغ ذات الصلة ← وتحليل التراكيب والسياقات ← وجمع الاستعمالات والنظائر والمقابلات ← واستخراج الحدود والقيود والعلل والنتائج ← وتحديد الآيات الحاكمة ← وبناء المفهوم ← وربطه بالمفاهيم الوازرة والخادمة والمقابلة ← وبناء الشبكة ← واختبارها على القرآن كله ← واستخراج القواعد والسنن والمقاصد ← وتحديد حدود التطبيق ← والمراجعة والإصدار.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	ماهية النظام المفهومي للقرآن
الباب الثاني	من الجذر إلى اللفظ والصيغة والتركيب
الباب الثالث	من الاستعمال إلى المفهوم القرآني
الباب الرابع	المفهوم والمصطلح والتعريف والحد
الباب الخامس	المفهوم المركزي والمفاهيم المؤسسة والوازرة والخادمة
الباب السادس	المقابلات والحدود والقيود في بناء المفهوم

الرقم	العنوان
الباب السابع	السياق والسورة في تشكيل المفهوم
الباب الثامن	التصريف والتكرار والتوزيع المفهومي
الباب التاسع	المحكم والمتشابه في النظام المفهومي
الباب العاشر	العلاقات بين المفاهيم وبناء الشبكات
الباب الحادي عشر	التراتب والتداخل والتقاطع بين الشبكات
الباب الثاني عشر	القواعد والسنن والمقاصد المستخرجة من المفاهيم
الباب الثالث عشر	المفهوم والتفسير والاستنباط والتطبيق
الباب الرابع عشر	المفهوم القرآني والمصطلحات الوافدة
الباب الخامس عشر	أخطاء بناء المفهوم ومغالطاته
الباب السادس عشر	خوارزمية بناء النظام المفهومي ومصفوفته
الباب السابع عشر	مختبرات تطبيقية في المفاهيم القرآنية الكبرى
الباب الثامن عشر	النظرية الجامعة وميثاق الباحث في المفاهيم القرآنية

الباب الأول: ماهية النظام المفهومي للقرآن

يسأل هذا الباب: ما المقصود بالنظام المفهومي للقرآن، وما الفرق بينه وبين المعجم الموضوعي أو قائمة المفردات؟ وتقوم فرضيته على أن النظام المفهومي بنية من المفاهيم والعلاقات والمراتب والحدود، لا تجميعاً موضوعياً ولا قاموساً للألفاظ.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم النظام والمفهوم والشبكة. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين الجمع الموضوعي والنظام المفهومي وبين اللفظ والمفهوم، وبين التعريف والعلاقة وبين القائمة والشبكة. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالنظام والمفهوم، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين الجمع الموضوعي والنظام المفهومي واللفظ والمفهوم على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات النظام مع المفهوم والشبكة في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين التعريف والعلاقة والقائمة والشبكة حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 4). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 7). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالنظام من جهة، وبالحد من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين الجمع الموضوعي والنظام المفهومي واللفظ والمفهوم. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو اختزال النظام في موضوعات. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر تسمية العلاقات بلا دليل حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما اختيار مركز اعتباطي فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل تضخم الشبكات خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: النظام المفهومي بنية من المفاهيم والعلاقات والمراتب والحدود، لا تجميعاً موضوعياً ولا قاموساً للألفاظ. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين الجمع الموضوعي والنظام المفهومي واللفظ والمفهوم. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد

البعد	السؤال	المخرج
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثاني: من الجذر إلى اللفظ والصيغة والتركيب

يسأل هذا الباب: كيف ينتقل البحث من الجذر الصرفي إلى اللفظ والصيغة والتركيب من غير جعل الاشتقاق حكماً على جميع الاستعمالات؟ وتقوم فرضيته على أن الجذر يحدد مجالاً اشتقاقياً أولياً، لكن الصيغة والتركيب والسياق هي التي تحدد الوظيفة الدلالية في الموضع.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم الجذر والصيغة واللفظ. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين الجذر والمعنى وبين الصيغة والجذر، وبين المعجم والنظم وبين الاشتقاق والاستعمال. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالجذر والصيغة، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين الجذر والمعنى والصيغة والجذر على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات الجذر مع الصيغة واللفظ في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين المعجم والنظم والاشتقاق والاستعمال حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ (الزمر: 28). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ (الشعراء: 195). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالجذر من جهة، وبالتركيب من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين الجذر والمعنى والصيغة والجذر. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو مغالطة الجذر الواحد. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر إهمال الصيغة حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما تسوية المشتقات فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل اشتقاق بعيد بلا شاهد خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: الجذر يحدد مجالاً اشتقاقياً أولياً، لكن الصيغة والتركيب والسياق هي التي تحدد الوظيفة الدلالية في الموضع. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردة لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين الجذر والمعنى والصيغة والجذر. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات

البعد	السؤال	المخرج
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثالث: من الاستعمال إلى المفهوم القرآني

يسأل هذا الباب: كيف تتولد الوحدة المفهومية من تكرار الاستعمالات وتنوعها في السور والسياقات؟ وتقوم فرضيته على أن المفهوم حصيلة انتظامات متكررة في الاستعمال والعلاقة والوظيفة، ويختبر بقدرته على تفسير المواضع لا بفرض تعريف سابق عليها.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم الاستعمال والنمط والتصريف. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين المثال والقاعدة وبين التكرار والنمط، وبين الاستعمال والتعريف وبين الموضع والكل. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالاستعمال والنمط، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين المثال والقاعدة والتكرار والنمط على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات الاستعمال مع النمط والتصريف في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الاستعمال والتعريف والموضع والكل حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الكهف: 54). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾ (الأنعام: 65). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالاستعمال من جهة، وبالوظيفة من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين المثال والقاعدة والتكرار والنمط. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو الانتقاء. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر إهمال الشاذ حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما التعريف السابق فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل التعميم من موضع واحد خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: المفهوم حصيلة انتظامات متكررة في الاستعمال والعلاقة والوظيفة، ويختبر بقدرته على تفسير المواضع لا بفرض تعريف سابق عليها. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين المثال والقاعدة والتكرار والنمط. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات

البعد	السؤال	المخرج
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الرابع: المفهوم والمصطلح والتعريف والحد

يسأل هذا الباب: ما الفرق بين المفهوم القرآني والمصطلح والتعريف والحد، وكيف تُحفظ الفروق عند بناء لغة علمية؟ وتقوم فرضيته على أن المفهوم شبكة دلالية قرآنية، والمصطلح تسمية بشرية، والتعريف صياغة تفسيرية، والحد بيان لمجاله وما يخرجه.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم المفهوم والمصطلح والتعريف. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين المفهوم والمصطلح وبين التعريف والوصف، وبين الحد والمثال وبين القرآني والتاريخي. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالمفهوم والمصطلح، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين المفهوم والمصطلح والتعريف والوصف على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات المفهوم مع المصطلح والتعريف في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الحد والمثال والقرآني والتاريخي حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾ (البقرة: 229). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ (الطلاق: 1). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالمفهوم من جهة، وبالحد من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين المفهوم والمصطلح والتعريف والوصف. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو تقديس المصطلح. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر إسقاط التعريف الاصطلاحي حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما تعريف دائري فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل حد أضيق من المدونة خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: المفهوم شبكة دلالية قرآنية، والمصطلح تسمية بشرية، والتعريف صياغة تفسيرية، والحد بيان لمجاله وما يخرجه. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين المفهوم والمصطلح والتعريف والوصف. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق

البعد	السؤال	المخرج
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الخامس: المفهوم المركزي والمفاهيم المؤسسة والوازرة والخادمة

يسأل هذا الباب: كيف تُحدد مركزية المفهوم، وما معنى أن تكون مفاهيم أخرى مؤسسة أو وازرة أو خادمة؟ وتقوم فرضيته على أن المركزية وظيفة داخل شبكة تُثبتها كثافة العلاقات والحاكمية والقدرة التفسيرية، لا شهرة اللفظ أو تكراره العددي وحده.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم المركز والمؤسس والوازر. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين المركز والأكثر تكراراً وبين الحاكم والمؤسس، وبين الوازر والخادم وبين المرتبة والقيمة. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالمركز والمؤسس، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين المركز والأكثر تكراراً والحاكم والمؤسس على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات المركز مع المؤسس والوازر في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الوازر والخادم والمرتبة والقيمة حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالمركز من جهة، وبالخادم من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين المركز والأكثر تكراراً والحاكم والمؤسس. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو مركزية اعتباطية. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر تقديس الأكثر تكراراً حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما خلط الوظائف فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل تحويل الرتبة إلى تفاضل قيمي خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: المركزية وظيفة داخل شبكة تُثبتها كثافة العلاقات والحاكمية والقدرة التفسيرية، لا شهرة اللفظ أو تكراره العددي وحده. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين المركز والأكثر تكراراً والحاكم والمؤسس. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق

البعد	السؤال	المخرج
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السادس: المقابلات والحدود والقيود في بناء المفهوم

يسأل هذا الباب: كيف تكشف المقابلات والنفي والشرط والقيود حدود المفهوم وما ليس منه؟ وتقوم فرضيته على أن تظهر حدود كثير من المفاهيم من مقابلاتها وقيودها وشروطها ونتائجها، ولا يكتمل تعريف المفهوم من الآيات الإيجابية وحدها.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم المقابلة والقيد والشرط. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين الإثبات والنفي وبين المفهوم وضده، وبين الشرط والسبب وبين القيد والنسخ. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالمقابلة والقيد، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين الإثبات والنفي والمفهوم وضده على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات المقابلة مع القيد والشرط في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الشرط والسبب والقيد والنسخ حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الذاريات: 49). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: 9). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالمقابلة من جهة، وبالنفي من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين الإثبات والنفي والمفهوم وضده. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو إهمال المقابلات. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر جعل الضد تعريفاً تاماً حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما اختراع قيود فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل تحويل الشرط إلى سبب خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: تظهر حدود كثير من المفاهيم من مقابلاتها وقيودها وشروطها ونتائجها، ولا يكتمل تعريف المفهوم من الآيات الإيجابية وحدها. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين الإثبات والنفي والمفهوم وضده. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق

البعد	السؤال	المخرج
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السابع: السياق والسورة في تشكيل المفهوم

يسأل هذا الباب: كيف يسهم السياق القريب والوحدة السُّورية في تحديد معنى المفهوم من غير أن يُغلقا الشبكة القرآنية الأوسع؟ وتقوم فرضيته على أن السياق والسورة يحددان وظيفة الاستعمال المحلي، ثم يوضع الموضع داخل الشبكة الكلية من غير إلغاء لخصوصيته.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم السياق والمقطع والسورة. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين السياق والشبكة وبين الموضع والعموم، وبين السورة والموضوع وبين القريب والبعيد. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالسياق والمقطع، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين السياق والشبكة والموضع والعموم على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات السياق مع المقطع والسورة في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين السورة والموضوع والقريب والبعيد حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ (هود: 1). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (فصلت: 3). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالسياق من جهة، وبالموضع من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين السياق والشبكة والموضع والعموم. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو عبادة السياق. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر إلغاء النظائر حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما فرض وحدة سورة متكلفة فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل تعميم المحلي خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: السياق والسورة يحددان وظيفة الاستعمال المحلي، ثم يوضع الموضع داخل الشبكة الكلية من غير إلغاء لخصوصيته. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردة لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين السياق والشبكة والموضع والعموم. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة

البعد	السؤال	المخرج
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثامن: التصريف والتكرار والتوزيع المفهومي

يسأل هذا الباب: ما وظيفة التصريف والتكرار والتوزيع بين السور في بناء المفهوم، وكيف يُفرق التكرار البياني من الإعادة؟ وتقوم فرضيته على أن التصريف يكشف وجوه المفهوم وقيوده ووظائفه، والتكرار القرآني يعيد العنصر داخل بنية مختلفة فينتج فرقاً بيانياً قابلاً للرصد.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم التصريف والتكرار والتوزيع. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين التكرار والإعادة وبين التصريف والترادف، وبين الموضع والنظير وبين التوزيع والترتيب. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالتصريف والتكرار، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين التكرار والإعادة والتصريف والترادف على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات التصريف مع التكرار والتوزيع في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الموضع والنظير والتوزيع والترتيب حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ (الإسراء: 41). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَكَلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ﴾ (هود: 120). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالتصريف من جهة، وبالاختلاف من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين التكرار والإعادة والتصريف والترادف. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو عدّ التكرار بلا تحليل. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر إلغاء الفروق حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما توحيد جميع النظائر فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل افتراض غرض واحد خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: التصريف يكشف وجوه المفهوم وقيوده ووظائفه، والتكرار القرآني يعيد العنصر داخل بنية مختلفة فينتج فرقاً بيانياً قابلاً للرصد. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين التكرار والإعادة والتصريف والترادف. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد

البعد	السؤال	المخرج
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب التاسع: المحكم والمتشابه في النظام المفهومي

يسأل هذا الباب: كيف يعمل المحكم والمتشابه داخل النظام المفهومي، وما الذي يجعل مفهوماً حاكماً على قراءة موضع مشتبه؟ وتقوم فرضيته على أن المحكمات تضبط المجال والحدود وتمنع تحميل المتشابه معنى يهدم النظام الكلي، مع بقاء المتشابه مادةً للبيان لا نصاً ملغى.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم المحكم والمتشابه والرد. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين المحكم والمشهور وبين المتشابه والغامض، وبين الرد والإلغاء وبين الكل والجزء. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالمحكم والمتشابه، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين المحكم والمشهور والمتشابه والغامض على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات المحكم مع المتشابه والرد في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الرد والإلغاء والكل والجزء حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (آل عمران: 7). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾ (الزمر: 23). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالمحكم من جهة، وبالحد من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين المحكم والمشهور والمتشابه والغامض. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو اختيار المحكم بالمذهب. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر إلغاء المتشابه حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما تجميد التصنيف فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل رد بعيد بلا قرينة خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: المحكمات تضبط المجال والحدود وتمنع تحميل المتشابه معنى يهدم النظام الكلي، مع بقاء المتشابه مادةً للبيان لا نصاً ملغى. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين المحكم والمشهور والمتشابه والغامض. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة

البعد	السؤال	المخرج
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب العاشر: العلاقات بين المفاهيم وبناء الشبكات

يسأل هذا الباب: ما أنواع العلاقات التي تبني شبكة المفاهيم، وكيف يُمنع الربط الاعتباطي؟ وتقوم فرضيته على أن العلاقة المفهومية تُثبت بنص أو نمط أو وظيفة واضحة، وتُصنف إلى تأسيس وشرط وسبب ونتيجة ومقابلة وتقييد ووساطة ومآل.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم العلاقة والشرط والسبب. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين الارتباط والسبب وبين الشرط والنتيجة، وبين المقابلة والتضاد وبين التقييد والتخصيص. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالعلاقة والشرط، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين الارتباط والسبب والشرط والنتيجة على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات العلاقة مع الشرط والسبب في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين المقابلة والتضاد والتقييد والتخصيص حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ﴾ (الأنبياء: 10). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (النحل: 89). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالعلاقة من جهة، وبالنتيجة من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين الارتباط والسبب والشرط والنتيجة. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو ربط كل شيء. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر علاقات بلا تصنيف حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما سببية وهمية فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل الاعتماد على التشابه اللفظي خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: العلاقة المفهومية تُثبت بنص أو نمط أو وظيفة واضحة، وتُصنف إلى تأسيس وشرط وسبب ونتيجة ومقابلة وتقييد ووساطة ومآل. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين الارتباط والسبب والشرط والنتيجة. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد

البعد	السؤال	المخرج
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الحادي عشر: التراتب والتداخل والتقاطع بين الشبكات

يسأل هذا الباب: كيف تتقاطع الشبكات وتتداخل من غير أن يبتلع مفهومٌ جميع المفاهيم أو تنعزل الحقول بعضها عن بعض؟ وتقوم فرضيته على أن تتشارك الشبكات عقداً وجسوراً، مع حفظ مركز كل شبكة ووظيفتها وحدودها؛ والتداخل لا يعني التطابق.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم التقاطع والجسر والتراتب. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين التداخل والتطابق وبين الجسر والمركز، وبين الكل والفرع وبين الاستقلال والعزلة. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالتقاطع والجسر، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين التداخل والتطابق والجسر والمركز على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات التقاطع مع الجسر والتراتب في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الكل والفرع والاستقلال والعزلة حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾ (الزمر: 23). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ (الفرقان: 39). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالتقاطع من جهة، وبالمجال من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين التداخل والتطابق والجسر والمركز. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو الشبكة الكلية الشاملة. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر فقد الحدود حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما التصنيف الصلب فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل خلط مستويات التجريد خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: تتشارك الشبكات عقداً وجسوراً، مع حفظ مركز كل شبكة ووظيفتها وحدودها؛ والتداخل لا يعني التطابق. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين التداخل والتطابق والجسر والمركز. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد

البعد	السؤال	المخرج
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثاني عشر: القواعد والسنن والمقاصد المستخرجة من المفاهيم

يسأل هذا الباب: كيف تُستخرج القواعد والسنن والمقاصد من النظام المفهومي، وما الفرق بينها؟ وتقوم فرضيته على أن القاعدة انتظام استدلالي، والسنة انتظام في الفعل والنتائج، والمقصد اتجاه حاكم مستخلص من شبكة محكمة، ولا يُنتج أحدها من مثال مفرد.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم القاعدة والسنة والمقصد. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين القاعدة والسنة وبين المقصد والنتيجة، وبين النمط والقانون وبين الوصف والحكم. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالقاعدة والسنة، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين القاعدة والسنة والمقصد والنتيجة على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات القاعدة مع السنة والمقصد في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين النمط والقانون والوصف والحكم حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾ (آل عمران: 137). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (الأحزاب: 62). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالقاعدة من جهة، وبالنمط من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين القاعدة والسنة والمقصد والنتيجة. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو تعميم الملاحظات. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر مقاصد بلا مدونة حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما سنن حتمية فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل خلط الوصف بالإلزام خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: القاعدة انتظام استدلالي، والسنة انتظام في الفعل والنتائج، والمقصد اتجاه حاكم مستخلص من شبكة محكمة، ولا يُنتج أحدها من مثال مفرد. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين القاعدة والسنة والمقصد والنتيجة. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد

البعد	السؤال	المخرج
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثالث عشر: المفهوم والتفسير والاستنباط والتطبيق

يسأل هذا الباب: كيف ينتقل المفهوم من تفسير الآيات إلى الاستنباط ثم التطبيق من غير اختزال؟ وتقوم فرضيته على أن يبين المفهوم معنى النص وعلاقاته، لكن الاستنباط يحتاج إلى الأصول، والتطبيق يحتاج إلى المناط والحقوق والمآل.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم التفسير والاستنباط والتطبيق. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين التفسير والاستنباط وبين المفهوم والحكم، وبين القاعدة والمناط وبين المعنى والإلزام. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالتفسير والاستنباط، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين التفسير والاستنباط والمفهوم والحكم على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات التفسير مع الاستنباط والتطبيق في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين القاعدة والمناط والمعنى والإلزام حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الأعراف: 176). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (إبراهيم: 25). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالتفسير من جهة، وبالمناط من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين التفسير والاستنباط والمفهوم والحكم. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو تطبيق مباشر. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر تحويل المفهوم إلى حكم حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما إهمال الأصول فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل تجريد المفهوم من السياق خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: يبين المفهوم معنى النص وعلاقاته، لكن الاستنباط يحتاج إلى الأصول، والتطبيق يحتاج إلى المناط والحقوق والمآل. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين التفسير والاستنباط والمفهوم والحكم. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق

البعد	السؤال	المخرج
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الرابع عشر: المفهوم القرآني والمصطلحات الوافدة

يسأل هذا الباب: كيف يتعامل النظام المفهومي مع مصطلحات الفلسفة والكلام والعلوم الإنسانية والحديثة؟ وتقوم فرضيته على أن تُستخدم المصطلحات الوافدة أدوات مقارنة ووصف بعد تعريفها، ولا تُجعل قوالب حاكمة تعيد تسمية القرآن أو تختزل مفاهيمه.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم الوافد والترجمة والمقارنة. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين الترجمة والتطابق وبين المقارنة والحاكمية، وبين الاستفادة والاستيراد وبين الشرح والاستبدال. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالوافد والترجمة، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين الترجمة والتطابق والمقارنة والحاكمية على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات الوافد مع الترجمة والمقارنة في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الاستفادة والاستيراد والشرح والاستبدال حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: 111). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالوافد من جهة، وبالإسقاط من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين الترجمة والتطابق والمقارنة والحاكمية. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو إسقاط فلسفي. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر أسلمة المصطلح بلا نقد حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما رفض كل وافد فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل ترجمة مضللة خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: تُستخدم المصطلحات الوافدة أدوات مقارنة ووصف بعد تعريفها، ولا تُجعل قوالب حاكمة تعيد تسمية القرآن أو تختزل مفاهيمه. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين الترجمة والتطابق والمقارنة والحاكمية. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد

البعد	السؤال	المخرج
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الخامس عشر: أخطاء بناء المفهوم ومغالطاته

يسأل هذا الباب: ما أبرز الأخطاء المنهجية في بناء المفاهيم القرآنية، وكيف تُكشف قبل أن تتحول إلى نظرية؟ وتقوم فرضيته على أن تُكشف المغالطات بمراجعة المدونة والحدود والعلاقات والمواضع النافية والفرضيات البديلة، وباختبار المفهوم خارج الأمثلة التي بُني منها.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم الخطأ والمغالطة والاختبار. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين الخطأ والاختلاف وبين الاستثناء والنقض، وبين الفرضية والنتيجة وبين الشاهد والاختبار. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالخطأ والمغالطة، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين الخطأ والاختلاف والاستثناء والنقض على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات الخطأ مع المغالطة والاختبار في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الفرضية والنتيجة والشاهد والاختبار حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ (النجم: 28). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (يونس: 36). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالخطأ من جهة، وبالنافي من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين الخطأ والاختلاف والاستثناء والنقض. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو تأكيد سابق. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر استبعاد المخالف حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما تعريف لا يفسر الحالات فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل غياب الاختبار الحدّي خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: تُكشف المغالطات بمراجعة المدونة والحدود والعلاقات والمواضع النافية والفرضيات البديلة، وباختبار المفهوم خارج الأمثلة التي بُني منها. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين الخطأ والاختلاف والاستثناء والنقض. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد

البعد	السؤال	المخرج
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السادس عشر: خوارزمية بناء النظام المفهومي ومصفوفته

يسأل هذا الباب: ما الخوارزمية التي تجعل بناء المفهوم قابلاً للتكرار، وما الحقول اللازمة في المصفوفة؟ وتقوم فرضيته على أن تتحول النظرية إلى بروتوكول من تحديد السؤال والمدونة إلى بناء الشبكة واختبارها وإصدار تعريف مقيد قابل للمراجعة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم الخوارزمية والمصفوفة والحقل. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين البيانات والحكم وبين الحقل والمعنى، وبين الخوارزمية والاجتهاد وبين الإصدار والحقيقة. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالخوارزمية والمصفوفة، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين البيانات والحكم والحقل والمعنى على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات الخوارزمية مع المصفوفة والحقل في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الخوارزمية والاجتهاد والإصدار والحقيقة حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ (النساء: 135). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالخوارزمية من جهة، وبالإصدار من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين البيانات والحكم والحقل والمعنى. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو تعبئة شكلية. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر رقم نهائي مضلل حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما إخفاء البدائل فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل النظام المغلق خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: تتحول النظرية إلى بروتوكول من تحديد السؤال والمدونة إلى بناء الشبكة واختبارها وإصدار تعريف مقيد قابل للمراجعة. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين البيانات والحكم والحقل والمعنى. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات

البعد	السؤال	المخرج
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب السابع عشر: مختبرات تطبيقية في المفاهيم القرآنية الكبرى

يسأل هذا الباب: كيف تختبر النظرية على مفاهيم مختلفة في العقيدة والإنسان والاجتماع والعمران والاقتصاد؟ وتقوم فرضيته على أن تُختبر الخوارزمية على مفاهيم متباينة البنية كي يظهر ما هو عام في المنهج وما يحتاج إلى تخصيص بحسب المجال.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم المختبر والعينة والتنوع. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين المثال والاختبار وبين العينة والاستيعاب، وبين التنوع والتشتت وبين المجال والمنهج. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالمختبر والعينة، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين المثال والاختبار والعينة والاستيعاب على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات المختبر مع العينة والتنوع في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين التنوع والتشتت والمجال والمنهج حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (العنكبوت: 43). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ﴾ (فصلت: 53). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالمختبر من جهة، وبالاختبار من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين المثال والاختبار والعينة والاستيعاب. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو انتقاء أمثلة ناجحة. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر التعميم من العينة حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما اختبار مفاهيم متشابهة فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل إخفاء الفشل خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: تُختبر الخوارزمية على مفاهيم متباينة البنية كي يظهر ما هو عام في المنهج وما يحتاج إلى تخصيص بحسب المجال. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين المثال والاختبار والعينة والاستيعاب. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة

البعد	السؤال	المخرج
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

الباب الثامن عشر: النظرية الجامعة وميثاق الباحث في المفاهيم القرآنية

يسأل هذا الباب: ما الصورة النهائية للنظام المفهومي، وما التزامات الباحث حتى لا تتحول الشبكات إلى مذهب مغلق؟ وتقوم فرضيته على أن النظام المفهومي أداة لاكتشاف انتظام القرآن لا لفرضه، ويظل مفتوحاً للتصحيح، ويعلن مصادر العلاقات وحدودها ودرجة الثقة.

سؤال الباب وفرضية البناء

يبدأ الباب بتحرير السؤال قبل بناء التعريف. ويتركز البحث في مفاهيم النظرية والميثاق والشفافية. ولا يُفترض أن المصطلح الذي يستعمله الباحث يطابق تلقائياً النظام القرآني؛ بل يُرد إلى المدونة ويختبر بقدرته على تفسير الاستعمالات المختلفة.

يفصل البحث بين النظرية والعصمة وبين المنهج والمذهب، وبين الثقة والقطع وبين الإصدار والإغلاق. وهذا الفصل ليس اصطلاحياً فقط؛ لأن دمج المستويين يؤدي إلى بناء شبكة توهم أن العلاقة بين الألفاظ هي نفسها العلاقة بين المفاهيم.

تُصاغ الفرضية في صورة قابلة للإبطال: ما المواضع التي يجب أن يفسرها التعريف إذا كان صحيحاً؟ وما الموضع الذي يكشف قصوره؟ وما البيانات التي إذا ظهرت أوجبت تعديل المركز أو الحد أو نوع العلاقة؟

ولا يُقاس نجاح الباب بقدر جمال الصياغة النظرية، بل بقدر ما يمنع تفسيراً خاطئاً أو يكشف علاقةً ثابتةً أو يحدد حداً لا يجوز تجاوزه. ولهذا تُربط النتيجة بمصفوفة وحقول ومختبرات.

تنتهي مرحلة السؤال بتحديد نطاق المدونة والزمن التفسيري المقصود ومقدار ما يدخل من المأثور واللغة والقراءات. ويُعلن ما لم يُفحص حتى لا يتحول غياب البيانات إلى نفي.

المدونة ووحدات التحليل

تُبنى المدونة من جميع الاستعمالات المتعلقة بالنظرية والميثاق، مع فصل اللفظ المباشر من الآيات التي تؤسس المفهوم من غير ذكر الاسم. فالمفهوم القرآني قد يتوزع على ألفاظ وصيغ متعددة، وقد تتضح حدوده في نصوص المقابلة والنتيجة.

تُسجل لكل موضع السورة والآية والصيغة والتركيب والفاعل والمفعول والمتعلق والسياق والمقطع والوظيفة والمقابلات والنتائج. ويُمنع اختزال الآية في كلمة مفتاحية؛ لأن الوظيفة قد تتغير بتغير التركيب.

يُختبر الفرق بين النظرية والعصمة والمنهج والمذهب على أمثلة موجبة وسالبة وحدية. ويُقصد بالحالة الحدية الموضع الذي يبدو قريباً من المفهوم لكنه قد ينتمي إلى شبكة أخرى، لأن هذه الحالات هي التي تكشف جودة الحد.

تُقسم المدونة إلى طبقات: حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة وشرطية ومآلية. ولا تُمنح الآية مرتبةً بسبب شهرتها أو تكرارها، بل بقدر وظيفتها في ضبط بقية المواضع.

تظل المدونة قابلة للتوسع والمراجعة، ويُحفظ تاريخ كل إضافة أو حذف أو إعادة تصنيف. فالنظام المفهومي لا يُبنى على قائمة مغلقة أعدها الباحث مرةً واحدة.

البنية المفهومية والعلاقات

تظهر البنية المفهومية حين تنتظم استعمالات النظرية مع الميثاق والشفافية في علاقات متكررة. ويجب أن تُسمى العلاقة بدقة: تأسيس أو تقييد أو شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو وساطة أو مآل.

لا يكفي أن يقع مفهومان في آية واحدة لإثبات علاقة مركزية بينهما؛ فقد يكون الاجتماع ظرفياً. وتحتاج العلاقة إلى تكرار أو حاكمية أو أثر تفسيري يفسر مواضع أخرى، مع وجود قرائن نافية لا تهدمها.

يُفصل بين الثقة والقطع والإصدار والإغلاق حتى لا تتحول الشبكة إلى هرم جامد. فقد يكون المفهوم مركزياً في شبكة وفرعياً في أخرى، وقد يكون جسراً بين مجالين من غير أن يصبح مركزهما.

تُرسم الشبكة الأولية ثم يُعاد اختبارها على الآيات التي لم تُستخدم في بنائها. فإذا عجزت عن تفسيرها أو اضطرت إلى علاقات بعيدة وجب تعديلها. وهذا الاختبار الخارجي شرط لمنع تأكيد الفرضية بنفس مادتها.

يُكتب إلى جانب كل علاقة سبب اعتمادها ودرجة الثقة والآيات المؤسسة لها، ويُمنع أن يختفي التعليل خلف رسم بصري أو سهم. فالخريطة أداة عرض وليست دليلاً مستقلاً.

الأصول القرآنية الحاكمة

يحكم الباب أصل قرآني أول هو ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: 114). وتُقرأ الآية في سياقها ووظيفتها، ثم توضع في شبكة الباب من غير تحميلها تعريفاً لا يدل عليه نظمها.

ويعضد هذا الأصل قوله تعالى: ﴿فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: 76). وتكشف المقارنة بين الآيتين أن القرآن يعرّف مفاهيمه بالاستعمال والتصريف والحدود والنتائج، لا دائماً بصيغ التعريف المنطقي المدرسي.

لا تعمل الآية الحاكمة وحدها، بل تحتاج إلى وازرات ومقابلات ومآلات. ويجب أن يذكر الباحث لماذا اعتُبرت حاكمةً، وما المواضع التي تضبطها، وما الحد الذي لا يجوز أن يُستنبط منها.

يرتبط الأصل القرآني بالنظرية من جهة، وبالحد من جهة أخرى. ويجب أن تظهر العلاقة في صياغة المفهوم لا في الاستشهاد الزخرفي؛ فإذا أمكن حذف الآية من النظرية بلا أثر، دل ذلك على أن الربط غير حاكم.

تُختبر الحاكمية على قراءة مخالفة؛ فإذا استطاعت القراءة المخالفة تفسير المحكمات والمواضع نفسها بقرائن أقوى، وجب إعادة الترجيح. فلا تُستعمل الحاكمية لتجميد تعريف الباحث.

الاختبارات والتطبيقات

تُختبر النظرية على ثلاثة أنواع من الحالات: حالة واضحة يتوقع أن تنتمي إلى المفهوم، وحالة مقابلة يجب أن تستبعد، وحالة حدية تكشف مدى دقة الحد والعلاقات.

يُستخدم الاختبار في التمييز بين النظرية والعصمة والمنهج والمذهب. ويُسأل: هل يفسر التعريف جميع المواضع من غير إضافة شروط مصطنعة؟ وهل يفسر المقابلات والنتائج كما يفسر الألفاظ المباشرة؟

تُسجل حالات الفشل لا النجاح فقط. فإذا احتاج المفهوم إلى استثناءات كثيرة، أو لم يفسر مواضع محكمة، أو ابتلع مفهوماً آخر، كان ذلك سبباً لإعادة البناء لا لزيادة الشروح الدفاعية.

تُقارن النتيجة بتفسير لغوي وبقراءة مأثورة وبقراءة موضوعية إن وجدت، لا لإثبات تفوق المنهج سلفاً، بل لبيان ما الذي أضافه النظام المفهومي وما الذي قد يكون أغفله.

ينتهي المختبر بحكم متدرج: علاقة ثابتة، أو راجحة، أو محتملة، أو غير ثابتة. ولا تُدمج جميع العلاقات في درجة واحدة للنظام كله.

الثغرات ومخاطر الانحراف

أول مخاطر هذا الباب هو تقديس الشبكة. وينشأ حين يختار الباحث التعريف أو المركز قبل استكمال المدونة، ثم يعيد تصنيف الآيات على ضوء النتيجة التي يريدها.

ويظهر خطر الانغلاق حين تتحول الأداة الجزئية إلى حاكم مطلق. ويعالج ذلك بفصل الجذر واللفظ والسياق والشبكة، وإلزام الباحث بإظهار المواضع التي لا تعمل فيها الأداة وحدها.

أما التوسع غير المنضبط فيُعالج بإبقاء البدائل والاعتراضات في سجل المراجعة، وعدم حذف العلاقة السابقة عند تعديلها. فالتاريخ التفسيري للنظرية جزء من أمانتها.

ويظل نسيان حدود العلم خطراً على التوسع؛ لأن الشبكة كلما كبرت زادت قدرة الباحث على إيجاد علاقة ما بين أي مفهومين. والحل هو رفع عتبة إثبات العلاقة كلما بعدت عن النص المباشر.

لا تعني الحدود ضعف النظرية، بل تحدد ما تستطيع قوله وما لا تستطيع. ويصبح التوقف في العلاقة أو المركز أو الحد مخرجاً مشروعاً حين لا تكفي المدونة.

القواعد والنتائج التشغيلية

تُستخرج قاعدة أولى: النظام المفهومي أداة لاكتشاف انتظام القرآن لا لفرضه، ويظل مفتوحاً للتصحيح، ويعلن مصادر العلاقات وحدودها ودرجة الثقة. وتعمل هذه القاعدة ضمن بقية الموازين ولا تُستعمل منفردةً لإنتاج تعريف نهائي.

وتقرر قاعدة ثانية ضرورة الفصل بين النظرية والعصمة والمنهج والمذهب. فإذا اجتمعا ذُكر سبب الاجتماع، وإذا افترقا حُفظت وظيفة كل منهما.

وتقرر قاعدة ثالثة أن كل مفهوم يجب أن يملك تعريفاً تشغيلياً وحدوداً وعلاقات حاكمة ومواضع مقابلة ومآلات، وأن يُذكر ما لا يدخله بقدر ما يُذكر ما يدخله.

وتقرر قاعدة رابعة أن الشبكة لا تُعتمد قبل اختبارها على مادة لم تدخل في بنائها، وعلى تفسير منافس، وعلى حالة حدية واحدة على الأقل.

ينتهي الباب بمخرجات قابلة للحوسبة والمراجعة: معرف مفهوم، وتعريف إصدار، وعلاقات مصنفة، ودرجة ثقة، وآيات حاكمة ووازرة وخادمة، واعتراضات وتاريخ مراجعة.

مصفوفة الباب

البعد	السؤال	المخرج
المدونة	ما المواضع والصيغ ذات الصلة؟	corpus موثق
الحد	ما الذي يدخل وما الذي يخرج؟	تعريف مقيد
العلاقات	ما نوع الصلة بالمفاهيم الأخرى؟	شبكة مصنفة

البعد	السؤال	المخرج
الحاكم	ما الآيات التي تضبط النظام؟	مراتب آيات
الاختبار	هل تعمل النظرية على الحالات الحدية؟	درجة ثقة
المراجعة	ما الذي قد يغير التعريف؟	إصدار قابل للتصحيح

القسم التركيبي الأول: أنواع المفهوم في النظام القرآني

النوع	تعريفه
مفهوم تسمية	يظهر حين يسمي القرآن حقيقةً أو فئةً أو فعلاً تسميةً ذات أثر في بقية الشبكة.
مفهوم تأسيسي	يضع أصلاً تتفرع عنه مفاهيم أخرى، مثل التوحيد أو الخلق أو التعليم.
مفهوم حاكم	يضبط فهم مجموعة واسعة من المفاهيم والآيات ولا يُختار لمجرد الشهرة.
مفهوم وازر	يدعم مركزاً مفهوماً ويشرح علاقته أو شرطه أو أثره.
مفهوم خادم	يعمل في تطبيق أو تفصيل محدود داخل شبكة أوسع.
مفهوم مقابل	يظهر حد مفهوم آخر بالنفي أو التضاد أو المآل المقابل.
مفهوم شرطي	يمثل شرطاً في تحقق مفهوم أو حكم آخر.
مفهوم وسطي	يصل شبكتين من غير أن يصبح مركزهما.
مفهوم سنني	يعبر عن انتظام في الفعل والنتيجة عبر الوقائع.
مفهوم مقصدي	يكشف اتجاه النظام وغاياته المتكررة.
مفهوم مآلي	يحدد النتيجة أو العاقبة التي تنتهي إليها شبكة من الأفعال والصفات.
مفهوم تطبيقي	يظهر في تنزيل أصل كلي على واقعة أو مجال مخصوص.

مفهوم تسمية

يظهر حين يسمي القرآن حقيقةً أو فئةً أو فعلاً تسميةً ذات أثر في بقية الشبكة.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن تُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم تأسيسي

يضع أصلاً تتفرع عنه مفاهيم أخرى، مثل التوحيد أو الخلق أو التعليم.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن تُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم حاكم

يضبط فهم مجموعة واسعة من المفاهيم والآيات ولا يُختار لمجرد الشهرة.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن تُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم وازر

يدعم مركزاً مفهوماً ويشرح علاقته أو شرطه أو أثره.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن تُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم خادم

يعمل في تطبيق أو تفصيل محدود داخل شبكة أوسع.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن نُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم مقابل

يظهر حد مفهوم آخر بالنفي أو التضاد أو المآل المقابل.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن نُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم شرطي

يمثل شرطاً في تحقق مفهوم أو حكم آخر.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن نُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم وسطي

يصل شبكتين من غير أن يصبح مركزهما.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن نُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم سنني

يعبر عن انتظام في الفعل والنتيجة عبر الوقائع.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن نُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم مقصدي

يكشف اتجاه النظام وغاياته المتكررة.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن نُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم مآلي

يحدد النتيجة أو العاقبة التي تنتهي إليها شبكة من الأفعال والصفات.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن نُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

مفهوم تطبيقي

يظهر في تنزيل أصل كلي على واقعة أو مجال مخصوص.

لا تُفهم هذه المرتبة بوصفها قيمةً ذاتيةً للمفهوم، بل وظيفةً داخل شبكة محددة؛ فقد يؤدي المفهوم نفسه وظيفةً وازرةً في شبكة وحاكمةً في شبكة أخرى بحسب السؤال والمدونة.

يجب أن نُثبت الرتبة بآيات وعلاقات لا بالانطباع. ويُذكر في بطاقة المفهوم سبب التصنيف ودرجة الثقة وما إذا كانت الرتبة محل خلاف أو قابلة للتغيير.

القسم التركيبي الثاني: العلاقات الأربع والعشرون بين المفاهيم

العلاقة	تعريفها
تأسيس	مفهوم يضع أصل وجود أو حكم لمفهوم آخر.
تقييد	مفهوم يحد إطلاق مفهوم آخر.
شرط	لا يتحقق الثاني في المجال المحدد بدونه.
سبب	يرتبط الأول بإنتاج الثاني في السياق المعتبر.
نتيجة	ينتج عن مفهوم أو مسار سابق.
مقابلة	يظهر الحد عبر التضاد أو النفي.
تلازم	يتكرر الاجتماع مع قرائن على الارتباط.
وساطة	يمثل جسراً بين مفهومين أو شبكتين.
جزئية	يكون أحدهما فرعاً تطبيقياً من الآخر.
عموم	يشمل مفهومٌ صوراً متعددة من مفهوم أضيق.
ترتيب	يتقدم مفهوم في مسار بياني أو عملي.
تعاقب	يأتي أحدهما بعد الآخر بوصفه مرحلة.
مآل	يكشف النتيجة النهائية للمسار.
تصحيح	يعيد مفهومٌ ضبط استعمال آخر أو انحرافه.
تقويم	يضع معياراً لقياس فعل أو حالة.
حاكمية	يضبط معنى مجموعة من العلاقات والمفاهيم.
شهادة	يقيم مفهوماً بوصفه معياراً على فعل أو دعوى.
ابتلاء	يضع المفهوم في سياق امتحان يميز المواقف.
جزاء	يربط الفعل بنتيجة أخروية أو دنيوية.

العلاقة	تعريفها
تذكير	يعيد المفهوم إلى أصل سبق تقريره.
تفصيل	يفكك مجملاً إلى عناصر أو حالات.
تصريف	يعرض المفهوم في صور متعددة.
تمثيل	يقرب المفهوم بصورة أو مثل.
موازنة	يضع مفهومين أو مسارين في ميزان مشترك.

تأسيس: مفهوم يضع أصل وجود أو حكم لمفهوم آخر. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

تقييد: مفهوم يحد إطلاق مفهوم آخر. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

شرط: لا يتحقق الثاني في المجال المحدد بدونه. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

سبب: يرتبط الأول بإنتاج الثاني في السياق المعتبر. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

نتيجة: ينتج عن مفهوم أو مسار سابق. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

مقابلة: يظهر الحد عبر التضاد أو النفي. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

تلازم: يتكرر الاجتماع مع قرائن على الارتباط. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

وساطة: يمثل جسراً بين مفهومين أو شبكتين. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

جزئية: يكون أحدهما فرعاً تطبيقياً من الآخر. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

عموم: يشمل مفهومٌ صوراً متعددة من مفهوم أضيق. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

ترتيب: يتقدم مفهوم في مسار بياني أو عملي. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

تعاقب: يأتي أحدهما بعد الآخر بوصفه مرحلة. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

مآل: يكشف النتيجة النهائية للمسار. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

تصحيح: يعيد مفهومٌ ضبط استعمال آخر أو انحرافه. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

تقويم: يضع معياراً لقياس فعل أو حالة. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

حاكمية: يضبط معنى مجموعة من العلاقات والمفاهيم. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

شهادة: يقيم مفهوماً بوصفه معياراً على فعل أو دعوى. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

ابتلاء: يضع المفهوم في سياق امتحان يميز المواقف. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

جزاء: يربط الفعل بنتيجة أخروية أو دنيوية. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

تذكير: يعيد المفهوم إلى أصل سبق تقريره. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

تفصيل: يفكك مجملاً إلى عناصر أو حالات. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

تصريف: يعرض المفهوم في صور متعددة. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

تمثيل: يقرب المفهوم بصورة أو مثل. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

موازنة: يضع مفهومين أو مسارين في ميزان مشترك. ولا تُسجل العلاقة في الشبكة إلا إذا وُجد نص أو انتظام سياقي أو وظيفي يثبتها، مع ذكر الآيات والدرجة. كما يُمنع تحويل العلاقة الإحصائية إلى سببية أو حاكمية من غير قرينة.

القسم التركيبي الثالث: أربعون قاعدة في بناء المفهوم القرآني

م	القاعدة
1	ابدأ بالمدونة ولا تبدأ بالتعريف.
2	الجذر مجال اشتقاقي لا تعريف نهائي.
3	الصيغة جزء من الدلالة.
4	التركيب يحكم اللفظ المفرد.
5	السياق يحدد وظيفة الاستعمال.
6	السورة تحفظ خصوصية الموضع.
7	النظائر تكشف مجال المفهوم.
8	المقابلات تكشف حدوده.
9	النفي جزء من البناء المفهومي.
10	الشرط لا يساوي السبب.
11	النتيجة لا تُدمج في تعريف الأصل بلا قرينة.
12	التكرار يُحلل ولا يُعد فقط.
13	التصريف يوسع وجوه المفهوم.
14	الاختلاف بين المواضع معلومة لا مشكلة.
15	المفهوم أوسع من الاسم الذي يدل عليه.
16	قد يحمل اللفظ الواحد أكثر من مفهوم.
17	قد يعبر عن المفهوم الواحد بألفاظ متعددة.
18	المحكم يحكم المتشابه.
19	الآية الحاكمة تُثبت بوظيفتها لا بشهرتها.

م	القاعدة
20	المركزية لا تساوي كثرة التكرار.
21	العلاقة تحتاج إلى نوع ودليل.
22	اجتماع مفهومين لا يثبت السببية.
23	الشبكة لا تُبنى من التشابه اللفظي وحده.
24	كل شبكة تحتاج إلى حدود.
25	التداخل لا يعني التطابق.
26	الجسر بين شبكتين لا يصبح مركزهما بالضرورة.
27	القواعد تُستخرج من انتظامات متعددة.
28	السنن لا تُبنى من حادثة مفردة.
29	المقاصد تأتي بعد ثبوت المدونة والعلاقات.
30	التطبيق لا يساوي التفسير.
31	المفهوم لا ينشئ فتوى بلا أصول.
32	المصطلح الوافد لا يحكم المفهوم القرآني.
33	الترجمة لا تثبت التطابق.
34	يجب اختبار المفهوم على حالة مخالفة.
35	يجب ذكر المواضع التي لا يفسرها التعريف.
36	التوقف جائز عند اضطراب الحد.
37	كل تعريف يحمل رقم إصدار.
38	كل علاقة قابلة للاعتراض.
39	الحوسبة تمثل الشبكة ولا تشهد على مراد الله.

م	القاعدة
40	فوق كل ذي علم عليم.

القاعدة 1: ابدأ بالمدونة ولا تبدأ بالتعريف. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 2: الجذر مجال اشتقاقي لا تعريف نهائي. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 3: الصيغة جزء من الدلالة. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 4: التركيب يحكم اللفظ المفرد. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 5: السياق يحدد وظيفة الاستعمال. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 6: السورة تحفظ خصوصية الموضع. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 7: النظائر تكشف مجال المفهوم. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 8: المقابلات تكشف حدوده. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 9: النفي جزء من البناء المفهومي. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 10: الشرط لا يساوي السبب. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 11: النتيجة لا تُدمج في تعريف الأصل بلا قرينة. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 12: التكرار يُحلل ولا يُعد فقط. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 13: التصريف يوسع وجوه المفهوم. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 14: الاختلاف بين المواضع معلومة لا مشكلة. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 15: المفهوم أوسع من الاسم الذي يدل عليه. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 16: قد يحمل اللفظ الواحد أكثر من مفهوم. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 17: قد يعبر عن المفهوم الواحد بألفاظ متعددة. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 18: المحكم يحكم المتشابه. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 19: الآية الحاكمة تُثبت بوظيفتها لا بشهرتها. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 20: المركزية لا تساوي كثرة التكرار. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 21: العلاقة تحتاج إلى نوع ودليل. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 22: اجتماع مفهومين لا يثبت السببية. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 23: الشبكة لا تُبنى من التشابه اللفظي وحده. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 24: كل شبكة تحتاج إلى حدود. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 25: التداخل لا يعني التطابق. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 26: الجسر بين شبكتين لا يصبح مركزهما بالضرورة. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 27: القواعد تُستخرج من انتظامات متعددة. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 28: السنن لا تُبنى من حادثة مفردة. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 29: المقاصد تأتي بعد ثبوت المدونة والعلاقات. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 30: التطبيق لا يساوي التفسير. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 31: المفهوم لا ينشئ فتوى بلا أصول. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 32: المصطلح الوافد لا يحكم المفهوم القرآني. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 33: الترجمة لا تثبت التطابق. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 34: يجب اختبار المفهوم على حالة مخالفة. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 35: يجب ذكر المواضع التي لا يفسرها التعريف. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 36: التوقف جائز عند اضطراب الحد. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 37: كل تعريف يحمل رقم إصدار. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 38: كل علاقة قابلة للاعتراض. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 39: الحوسبة تمثل الشبكة ولا تشهد على مراد الله. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القاعدة 40: فوق كل ذي علم عليم. وتعمل داخل النظام الكلي، ولا تُنتزع وحدها لإثبات مفهوم أو رد تفسير. ويجب أن يظهر أثرها في بطاقة المفهوم والمصفوفة وفي لغة النتيجة النهائية.

القسم التركيبي الرابع: أربعون مغالطة في بناء المفاهيم

م	المغالطة
1	مغالطة الجذر الواحد
2	مغالطة المعجم الحاكم
3	مغالطة اللفظ المعزول
4	مغالطة الترادف الكامل
5	مغالطة التكرار العددي
6	مغالطة المركز الأكثر وروداً
7	مغالطة الآية الأشهر
8	مغالطة الموضوع بدلاً من المفهوم
9	مغالطة الشبكة الشاملة
10	مغالطة العلاقة غير المسماة
11	مغالطة السببية من التلازم
12	مغالطة تعريف المفهوم بضده فقط
13	مغالطة إهمال الحالات الحدية
14	مغالطة إسقاط المصطلح الكلامي
15	مغالطة إسقاط المصطلح الفلسفي
16	مغالطة إسقاط المصطلح النفسي
17	مغالطة أسلمة المصطلح الحديث بلا نقد
18	مغالطة رفض كل مصطلح وافد
19	مغالطة سبب النزول الحاصر

م	المغالطة
20	مغالطة المأثور بوصفه تعريفاً نهائياً
21	مغالطة السياق المغلق
22	مغالطة الموضوعية بلا سورة
23	مغالطة السورة المعزولة عن القرآن
24	مغالطة المحكم الذي اختاره المذهب
25	مغالطة المتشابه الملغى
26	مغالطة المقصد السابق للدلالة
27	مغالطة المآل المصحح للتفسير الضعيف
28	مغالطة قاعدة من شاهد واحد
29	مغالطة سنة من واقعة واحدة
30	مغالطة إزالة الاستثناءات
31	مغالطة تعريف لا يمكن إبطاله
32	مغالطة الرسم الشبكي بوصفه دليلاً
33	مغالطة المركزية الحسابية
34	مغالطة الذكاء الاصطناعي المفسر للمراد
35	مغالطة دقة الأرقام الوهمية
36	مغالطة الحذف الصامت للعلاقة القديمة
37	مغالطة عدم ذكر القراءة المنافسة
38	مغالطة نجاح الأمثلة المختارة
39	مغالطة عصمة النظام المفهومي

م	المغالطة
40	مغالطة نسيان حدود العلم

1. مغالطة الجذر الواحد: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

2. مغالطة المعجم الحاكم: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

3. مغالطة اللفظ المعزول: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

4. مغالطة الترادف الكامل: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

5. مغالطة التكرار العددي: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

6. مغالطة المركز الأكثر وروداً: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

7. مغالطة الآية الأشهر: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

8. مغالطة الموضوع بدلاً من المفهوم: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

9. مغالطة الشبكة الشاملة: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

10. مغالطة العلاقة غير المسماة: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

11. مغالطة السببية من التلازم: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

12. مغالطة تعريف المفهوم بضده فقط: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

13. مغالطة إهمال الحالات الحدية: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

14. مغالطة إسقاط المصطلح الكلامي: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

15. مغالطة إسقاط المصطلح الفلسفي: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

16. مغالطة إسقاط المصطلح النفسي: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

17. مغالطة أسلمة المصطلح الحديث بلا نقد: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

18. مغالطة رفض كل مصطلح وافد: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

19. مغالطة سبب النزول الحاصر: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

20. مغالطة المأثور بوصفه تعريفاً نهائياً: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

21. مغالطة السياق المغلق: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

22. مغالطة الموضوعية بلا سورة: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

23. مغالطة السورة المعزولة عن القرآن: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

24. مغالطة المحكم الذي اختاره المذهب: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

25. مغالطة المتشابه الملغى: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

26. مغالطة المقصد السابق للدلالة: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

27. مغالطة المآل المصحح للتفسير الضعيف: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

28. مغالطة قاعدة من شاهد واحد: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

29. مغالطة سنة من واقعة واحدة: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

30. مغالطة إزالة الاستثناءات: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

31. مغالطة تعريف لا يمكن إبطاله: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

32. مغالطة الرسم الشبكي بوصفه دليلاً: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

33. مغالطة المركزية الحسابية: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

34. مغالطة الذكاء الاصطناعي المفسر للمراد: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

35. مغالطة دقة الأرقام الوهمية: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

36. مغالطة الحذف الصامت للعلاقة القديمة: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

37. مغالطة عدم ذكر القراءة المنافسة: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

38. مغالطة نجاح الأمثلة المختارة: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

39. مغالطة عصمة النظام المفهومي: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

40. مغالطة نسيان حدود العلم: تُكشف هذه المغالطة بإعادة الرجوع إلى المدونة والمواضع المخالفة والحدود ونوع العلاقة والفرضية البديلة. ولا يكفي التنبيه النظري؛ بل يجب تسجيل اختبار في المصفوفة يمنع وقوعها قبل اعتماد المفهوم.

القسم التركيبي الخامس: المختبرات التطبيقية

مختبر مفهوم العلم

يبدأ المختبر بالجذر ع ل م من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة التعليم والبيان والتبين والذكر والجهل والظن.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ع ل م
الشبكة الأولية	التعليم والبيان والتبين والذكر والجهل والظن
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم البيان

يبدأ المختبر بالجذر ب ي ن من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة التعليم واللسان والتفصيل والميزان والقسط.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ب ي ن
الشبكة الأولية	التعليم واللسان والتفصيل والميزان والقسط
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم الميزان

يبدأ المختبر بالجذر و ز ن من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة القسط والعدل والطغيان والإخسار والحق.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	و ز ن
الشبكة الأولية	القسط والعدل والطغيان والإخسار والحق
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم القسط

يبدأ المختبر بالجذر ق س ط من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة القيام والشهادة والحكم والعدل والظلم.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ق س ط
الشبكة الأولية	القيام والشهادة والحكم والعدل والظلم
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم الحق

يبدأ المختبر بالجذر ح ق ق من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الباطل والصدق والميزان والحكم والمآل.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ح ق ق
الشبكة الأولية	الباطل والصدق والميزان والحكم والمآل
الحاكم	يُستخرج من المدونة

الحقل	المخرج
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم الهدى

يبدأ المختبر بالجذر ه د ي من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الضلال والكتاب والرسول والتقوى والاتباع.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ه د ي
الشبكة الأولية	الضلال والكتاب والرسول والتقوى والاتباع
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي

الحقل	المخرج
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم النفس

يبدأ المختبر بالجذر ن ف س من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الخلق والتسوية والكسب والتزكية والتدسية والمآل.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ن ف س
الشبكة الأولية	الخلق والتسوية والكسب والتزكية والتدسية والمآل
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم القلب

يبدأ المختبر بالجذر ق ل ب من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الفقه والمرض والقسوة والطمأنينة والذكر.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ق ل ب
الشبكة الأولية	الفقه والمرض والقسوة والطمأنينة والذكر
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم العقل

يبدأ المختبر بالجذر ع ق ل من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الآيات والقول والتفكر والفقه وعدم العقل.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ع ق ل
الشبكة الأولية	الآيات والقول والتفكر والفقه وعدم العقل
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم الشكر

يبدأ المختبر بالجذر ش ك ر من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة النعمة والابتلاء والزيادة والكفر والمآل.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ش ك ر
الشبكة الأولية	النعمة والابتلاء والزيادة والكفر والمآل
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم الكفر

يبدأ المختبر بالجذر ك ف ر من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الجحود والشكر والإيمان والستر والمآل.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ك ف ر

الحقل	المخرج
الشبكة الأولية	الجحود والشكر والإيمان والستر والمآل
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم التقوى

يبدأ المختبر بالجذر و ق ي من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الهدى والخوف والحدود والإحسان والفلاح.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	و ق ي
الشبكة الأولية	الهدى والخوف والحدود والإحسان والفلاح
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص

الحقل	المخرج
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم الإحسان

يبدأ المختبر بالجذر ح س ن من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة العدل والبر والإنفاق والعمل والجزاء.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ح س ن
الشبكة الأولية	العدل والبر والإنفاق والعمل والجزاء
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم التعارف

يبدأ المختبر بالجذر ع ر ف من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الشعوب والقبائل والاختلاف والتقوى والشهادة.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ع ر ف
الشبكة الأولية	الشعوب والقبائل والاختلاف والتقوى والشهادة
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم الاستخلاف

يبدأ المختبر بالجذر خ ل ف من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة التمكين والابتلاء والعمل والحكم والمآل.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	خ ل ف
الشبكة الأولية	التمكين والابتلاء والعمل والحكم والمآل
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم العمران

يبدأ المختبر بالجذر ع م ر من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الأرض والإصلاح والفساد والاستخلاف والقيام.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ع م ر
الشبكة الأولية	الأرض والإصلاح والفساد والاستخلاف والقيام
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم الرزق

يبدأ المختبر بالجذر ر ز ق من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الجعل والإنفاق والشكر والكفر والمعايش.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ر ز ق
الشبكة الأولية	الجعل والإنفاق والشكر والكفر والمعايش
الحاكم	يُستخرج من المدونة

الحقل	المخرج
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم الإنفاق

يبدأ المختبر بالجذر ن ف ق من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الرزق والمال والقسط والقيام والإحسان.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ن ف ق
الشبكة الأولية	الرزق والمال والقسط والقيام والإحسان
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي

الحقل	المخرج
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم الابتلاء

يبدأ المختبر بالجذر ب ل و من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة النعمة والضراء والعمل والصبر والشكر.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	ب ل و
الشبكة الأولية	النعمة والضراء والعمل والصبر والشكر
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

مختبر مفهوم المآل

يبدأ المختبر بالجذر أ و ل من غير افتراض أن الجذر يساوي المفهوم. وتُجمع الصيغ والاستعمالات المباشرة وغير المباشرة، ثم تُدرس علاقتها بشبكة الرجوع والعاقبة والحساب والجزاء والنظر.

تُفرز الآيات إلى حاكمة ومؤسسة ووازرة وخادمة ومقابلة ومآلية. ويُسأل أي علاقة تتكرر، وأي قيد يمنع التوسع، وأي موضع يبدو استثناءً أو استعمالاً مختلفاً يحتاج إلى مفهوم فرعي.

يُبنى تعريف أولي لا يكرر ألفاظ الآيات فحسب، ثم يُختبر على ثلاثة مواضع لم تدخل في بنائه. وإذا احتاج التعريف إلى تأويل بعيد في المواضع المخالفة، خُفضت درجته أو قُسم المفهوم إلى فروع.

يُقارن التعريف بالمصطلح الشائع في العلوم الإسلامية أو الحديثة إذا كان موجوداً، ويُذكر موضع الاتفاق والافتراق من غير ادعاء تطابق أو قطيعة مطلقة.

الحقل	المخرج
الجذر والصيغ	أ و ل
الشبكة الأولية	الرجوع والعاقبة والحساب والجزاء والنظر
الحاكم	يُستخرج من المدونة
المقابل	يُحدد بالنص
الحد	ما يدخل وما يخرج
الاختبار	موجب ومقابل وحدي
الحكم	تعريف إصدار قابل للمراجعة

القسم التركيبي السادس: مقارنة النظام المفهومي بمناهج المفاهيم الأخرى

المنهج	قوته	حده
المعاجم اللغوية	قوة في حفظ الاستعمال العربي والاشتقاق	قد تختزل المفهوم في المادة اللغوية من غير نظام القرآن.
الوجوه والنظائر	قوة في رصد اختلاف الاستعمال	تحتاج إلى تحويل الوجوه من قائمة إلى علاقات وسياقات.
التفسير الموضوعي	قوة في جمع الآيات ذات الموضوع	قد يبقى الجمع موضوعياً من غير بنية مفهومية أو تراتب.
علم الكلام	قوة في بناء مسائل دقيقة	قد يفرض مفاهيمه السابقة على القرآن.
الفلسفة الإسلامية	قوة في التجريد والعلاقات	قد تستبدل المفهوم القرآني بالمقولات الفلسفية.
أصول الفقه	قوة في ضبط الدلالة والاستنباط	يركز على الحكم وقد لا يستوعب الشبكة المفهومية الكلية.
اللسانيات الحديثة	قوة في العلاقات والسياق والحقول الدلالية	تحتاج إلى تكييف مع خصوصية القرآن وحاكمية الوحي.
التحليل الدلالي الحاسوبي	قوة في الكشف الإحصائي والشبكي	التشابه العددي لا يساوي العلاقة التفسيرية.
الأنطولوجيا الرقمية	قوة في الترميز والعلاقات الرسمية	قد تجمد المفاهيم في تصنيف صلب إذا غاب السياق.
منطق البيان	يجمع اللسان والسياق والشبكة والمحكم والميزان	يحتاج دائماً إلى اختبار يمنع التوسع والانتقاء.

المعاجم اللغوية

موضع القوة: قوة في حفظ الاستعمال العربي والاشتقاق

موضع الحد: قد تختزل المفهوم في المادة اللغوية من غير نظام القرآن.

يستفيد النظام المفهومي من هذه الأداة بقدر وظيفتها، ولا يمنحها حاكميةً على القرآن. كما لا يرفضها لمجرد أنها متأخرة أو وافدة؛ بل يختبر ما تكشفه وما تضيفه وما تخفيه.

الوجوه والنظائر

موضع القوة: قوة في رصد اختلاف الاستعمال

موضع الحد: تحتاج إلى تحويل الوجوه من قائمة إلى علاقات وسياقات.

يستفيد النظام المفهومي من هذه الأداة بقدر وظيفتها، ولا يمنحها حاكميةً على القرآن. كما لا يرفضها لمجرد أنها متأخرة أو وافدة؛ بل يختبر ما تكشفه وما تضيفه وما تخفيه.

التفسير الموضوعي

موضع القوة: قوة في جمع الآيات ذات الموضوع

موضع الحد: قد يبقى الجمع موضوعياً من غير بنية مفهومية أو تراتب.

يستفيد النظام المفهومي من هذه الأداة بقدر وظيفتها، ولا يمنحها حاكميةً على القرآن. كما لا يرفضها لمجرد أنها متأخرة أو وافدة؛ بل يختبر ما تكشفه وما تضيفه وما تخفيه.

علم الكلام

موضع القوة: قوة في بناء مسائل دقيقة

موضع الحد: قد يفرض مفاهيمه السابقة على القرآن.

يستفيد النظام المفهومي من هذه الأداة بقدر وظيفتها، ولا يمنحها حاكميةً على القرآن. كما لا يرفضها لمجرد أنها متأخرة أو وافدة؛ بل يختبر ما تكشفه وما تضيفه وما تخفيه.

الفلسفة الإسلامية

موضع القوة: قوة في التجريد والعلاقات

موضع الحد: قد تستبدل المفهوم القرآني بالمقولات الفلسفية.

يستفيد النظام المفهومي من هذه الأداة بقدر وظيفتها، ولا يمنحها حاكميةً على القرآن. كما لا يرفضها لمجرد أنها متأخرة أو وافدة؛ بل يختبر ما تكشفه وما تضيفه وما تخفيه.

أصول الفقه

موضع القوة: قوة في ضبط الدلالة والاستنباط

موضع الحد: يركز على الحكم وقد لا يستوعب الشبكة المفهومية الكلية.

يستفيد النظام المفهومي من هذه الأداة بقدر وظيفتها، ولا يمنحها حاكميةً على القرآن. كما لا يرفضها لمجرد أنها متأخرة أو وافدة؛ بل يختبر ما تكشفه وما تضيفه وما تخفيه.

اللسانيات الحديثة

موضع القوة: قوة في العلاقات والسياق والحقول الدلالية

موضع الحد: تحتاج إلى تكييف مع خصوصية القرآن وحاكمية الوحي.

يستفيد النظام المفهومي من هذه الأداة بقدر وظيفتها، ولا يمنحها حاكميةً على القرآن. كما لا يرفضها لمجرد أنها متأخرة أو وافدة؛ بل يختبر ما تكشفه وما تضيفه وما تخفيه.

التحليل الدلالي الحاسوبي

موضع القوة: قوة في الكشف الإحصائي والشبكي

موضع الحد: التشابه العددي لا يساوي العلاقة التفسيرية.

يستفيد النظام المفهومي من هذه الأداة بقدر وظيفتها، ولا يمنحها حاكميةً على القرآن. كما لا يرفضها لمجرد أنها متأخرة أو وافدة؛ بل يختبر ما تكشفه وما تضيفه وما تخفيه.

الأنطولوجيا الرقمية

موضع القوة: قوة في الترميز والعلاقات الرسمية

موضع الحد: قد تجمد المفاهيم في تصنيف صلب إذا غاب السياق.

يستفيد النظام المفهومي من هذه الأداة بقدر وظيفتها، ولا يمنحها حاكميةً على القرآن. كما لا يرفضها لمجرد أنها متأخرة أو وافدة؛ بل يختبر ما تكشفه وما تضيفه وما تخفيه.

منطق البيان

موضع القوة: يجمع اللسان والسياق والشبكة والمحكم والميزان

موضع الحد: يحتاج دائماً إلى اختبار يمنع التوسع والانتقاء.

يستفيد النظام المفهومي من هذه الأداة بقدر وظيفتها، ولا يمنحها حاكميةً على القرآن. كما لا يرفضها لمجرد أنها متأخرة أو وافدة؛ بل يختبر ما تكشفه وما تضيفه وما تخفيه.

القسم التركيبي السابع: الخوارزمية النهائية لبناء المفهوم

المرحلة	العمل
1	تحرير السؤال المفهومي
2	تحديد الاسم أو المجال الأولي
3	جمع الجذور والصيغ والألفاظ
4	تثبيت النص والقراءات المؤثرة
5	تحليل الصرف والتركيب
6	تحليل السياق والمقطع والسورة
7	جمع النظائر والتصريف
8	جمع المقابلات والنفي والقيود
9	تحديد النتائج والمآلات
10	تصنيف الآيات حسب الوظيفة
11	صياغة المفهوم الأولي
12	تحديد حدوده وما يخرجه
13	بناء العلاقات المصنفة
14	تعيين المركز والوازر والخادم
15	بناء الشبكة الأولى
16	اختبار الشبكة على مادة خارجية
17	مقارنة تفسيرية ومصطلحية
18	استخراج القواعد والسنن والمقاصد
19	صياغة التعريف ودرجة الثقة

المرحلة	العمل
20	المراجعة والإصدار والتحديث

المرحلة 1: تحرير السؤال المفهومي. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 2: تحديد الاسم أو المجال الأولي. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 3: جمع الجذور والصيغ والألفاظ. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 4: تثبيت النص والقراءات المؤثرة. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 5: تحليل الصرف والتركيب. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 6: تحليل السياق والمقطع والسورة. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 7: جمع النظائر والتصريف. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 8: جمع المقابلات والنفي والقيود. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 9: تحديد النتائج والمآلات. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 10: تصنيف الآيات حسب الوظيفة. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 11: صياغة المفهوم الأولي. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 12: تحديد حدوده وما يخرجه. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 13: بناء العلاقات المصنفة. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 14: تعيين المركز والوازر والخادم. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 15: بناء الشبكة الأولى. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 16: اختبار الشبكة على مادة خارجية. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 17: مقارنة تفسيرية ومصطلحية. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 18: استخراج القواعد والسنن والمقاصد. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 19: صياغة التعريف ودرجة الثقة. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المرحلة 20: المراجعة والإصدار والتحديث. لا يُنتقل منها إلى المرحلة التالية إذا كان النقص جوهرياً في النص أو المدونة أو الحد، ويُسجل سبب الاستثناء إذا اقتضى البحث التقدم مؤقتاً. ويُحفظ أثر كل مرحلة في المصفوفة حتى يمكن إعادة إنتاج النتيجة.

المصفوفة النهائية للنظام المفهومي

الحقل	وظيفته
concept_id	معرف ثابت للمفهوم
الاسم المعتمد	التسمية العربية المؤقتة أو النهائية
الجذور والألفاظ	المواد المباشرة وغير المباشرة
الصيغ	أسماء وأفعال ومصادر وصفات
السياقات	مواضع الاستعمال ووظائفها
الآيات الحاكمة	المواضع التي تضبط الشبكة
الآيات المؤسسة	الأصول البانية للمفهوم
الوازرات	المفاهيم والآيات الداعمة
الخادمات	تفاصيل التطبيق
المقابلات	النفي والأضداد والبدائل
القيود	الشروط والحدود والمخصصات
العلاقات	أنواع الصلات بالمفاهيم
المآلات	النتائج والعواقب
التعريف	الصياغة التشغيلية
ما لا يدخل	حدود المنع
القراءة المنافسة	أقوى بديل تفسيري
الاختبارات	موجب ومقابل وحدي
درجة الثقة	محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف
الإصدار	التاريخ والمراجع

الحقل	وظيفته
الاعتراضات	القراءات والتصحيحات

concept_id: معرف ثابت للمفهوم. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

الاسم المعتمد: التسمية العربية المؤقتة أو النهائية. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

الجذور والألفاظ: المواد المباشرة وغير المباشرة. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

الصيغ: أسماء وأفعال ومصادر وصفات. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

السياقات: مواضع الاستعمال ووظائفها. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

الآيات الحاكمة: المواضع التي تضبط الشبكة. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

الآيات المؤسسة: الأصول البانية للمفهوم. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

الوازرات: المفاهيم والآيات الداعمة. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

الخادمات: تفاصيل التطبيق. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

المقابلات: النفي والأضداد والبدائل. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

القيود: الشروط والحدود والمخصصات. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

العلاقات: أنواع الصلات بالمفاهيم. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

المآلات: النتائج والعواقب. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

التعريف: الصياغة التشغيلية. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

ما لا يدخل: حدود المنع. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

القراءة المنافسة: أقوى بديل تفسيري. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

الاختبارات: موجب ومقابل وحدي. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

درجة الثقة: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

الإصدار: التاريخ والمراجع. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

الاعتراضات: القراءات والتصحيحات. ويجب أن يُملأ هذا الحقل بالمادة لا بالعبارات العامة، وأن يُترك غير محدد إذا لم تتوفر بينة كافية، لأن الفراغ المعلن خير من يقين مصنوع.

ميثاق الباحث في النظام المفهومي

م	العهد
1	أبدأ بالقرآن ولا أبدأ بالمصطلح الذي أريد إثباته.
2	أميز الجذر من اللفظ واللفظ من المفهوم.
3	أجمع جميع المواضع قبل تعريف المركز.
4	أقرأ الآية في سياقها وسورتها والقرآن كله.
5	أجمع المقابلات كما أجمع الشواهد المؤيدة.
6	لا أجعل كثرة التكرار دليلاً على المركزية وحدها.
7	أسمي نوع كل علاقة وأذكر دليلها.
8	لا أربط مفهومين لأنهما متجاوران في الرسم.
9	أختبر الشبكة على مادة لم تدخل في بنائها.
10	أذكر أقوى قراءة منافسة.
11	أكشف المصطلحات الوافدة التي تؤثر في سؤالي.
12	لا أستخدم المقصد لتصحيح علاقة لم تثبت.
13	لا أحول المفهوم إلى حكم فقهي بلا أصول.
14	لا أحول النموذج الحاسوبي إلى شاهد على المراد.
15	أعلن المادة غير المفحوصة.
16	أقبل تقسيم المفهوم إذا كشفت المدونة تعدد الاستعمال.
17	أقبل التوقف عند اضطراب الحد.
18	أحفظ الإصدارات السابقة عند التصحيح.

م	العهد
19	أطبق المعيار نفسه على المفهوم الذي يوافق نظريتي والذي يخالفها.
20	أرد العلم إلى الله وأبقي النظرية مفتوحة للزيادة والتصحيح.

العهد 1: أبدأ بالقرآن ولا أبدأ بالمصطلح الذي أريد إثباته. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 2: أميز الجذر من اللفظ واللفظ من المفهوم. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 3: أجمع جميع المواضع قبل تعريف المركز. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 4: أقرأ الآية في سياقها وسورتها والقرآن كله. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 5: أجمع المقابلات كما أجمع الشواهد المؤيدة. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 6: لا أجعل كثرة التكرار دليلاً على المركزية وحدها. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 7: أسمي نوع كل علاقة وأذكر دليلها. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 8: لا أربط مفهومين لأنهما متجاوران في الرسم. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 9: أختبر الشبكة على مادة لم تدخل في بنائها. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 10: أذكر أقوى قراءة منافسة. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 11: أكشف المصطلحات الوافدة التي تؤثر في سؤالي. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 12: لا أستخدم المقصد لتصحيح علاقة لم تثبت. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 13: لا أحول المفهوم إلى حكم فقهي بلا أصول. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 14: لا أحول النموذج الحاسوبي إلى شاهد على المراد. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 15: أعلن المادة غير المفحوصة. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 16: أقبل تقسيم المفهوم إذا كشفت المدونة تعدد الاستعمال. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 17: أقبل التوقف عند اضطراب الحد. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 18: أحفظ الإصدارات السابقة عند التصحيح. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 19: أطبق المعيار نفسه على المفهوم الذي يوافق نظريتي والذي يخالفها. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

العهد 20: أرد العلم إلى الله وأبقي النظرية مفتوحة للزيادة والتصحيح. ولا يتحقق هذا العهد بالتصريح وحده، بل يجب أن يظهر في المدونة والمصفوفة ولغة التعريف وسجل الاعتراض والمراجعة.

الخاتمة الجامعة

ينتهي الكتاب إلى أن القرآن لا يقدم مفاهيمه في صورة قاموس مغلق، بل يبنيها في حركة البيان: تسمية واستعمالاً وتصريفاً وسياقاً وتقابلاً وحداً ونتيجةً ومآلاً. ومن ثم فإن تفسير المفهوم يتطلب إعادة بناء هذه الحركة، لا انتزاع كلمة وإعطائها تعريفاً ثابتاً خارج مواضعها.

وتظهر أهمية النظام المفهومي في أنه يربط الكتب السابقة بعضها ببعض: حاكمية القرآن تحدد المرجع، ومنطق البيان يحدد مسار الباحث، ونظرية البيان تشرح آليات النص، ثم يأتي النظام المفهومي ليكشف الوحدة التي تنتجها تلك الآليات. وبعده تصبح الشبكات البيانية موضوعاً مستقلاً يمكن تفصيله في الكتاب السادس وما بعده.

كما يحرر الكتاب المفهوم من سلطتين متقابلتين: سلطة الاشتقاق التي تختزل جميع الصيغ في معنى أصلي مفترض، وسلطة المصطلح الوافد الذي يفرض تعريفاً جاهزاً. وبينهما يبني القرآن مفهومه من استعمالاته وعلاقاته ومحكماته ومآلاته.

لا يعني هذا أن كل مفهوم يملك مركزاً واحداً بسيطاً؛ فقد تكون له طبقات وفروع، وقد تتغير وظيفة اللفظ بحسب المقام، وقد تتقاطع الشبكات. ولذلك يجعل المنهج التعدد المنضبط والتوقف وإعادة التصنيف من أدوات العلم، لا من مظاهر الفشل.

وتبقى المصفوفة والخوارزمية أدوات لحفظ أمانة الباحث: تُظهر من أين جاء التعريف، وما العلاقات التي بُني عليها، وما المواضع التي قاومته، وما القراءة المنافسة، وما درجة الثقة. فإذا تعذر إظهار هذا المسار، لم يكن الرسم الشبكي بديلاً عن البيان.

بهذا يؤسس الكتاب الخامس النظام المفهومي بوصفه القلب الذي تتصل به الموسوعة التفسيرية اللاحقة: منه تُبنى الشبكات والقواعد والسنن والمقاصد، ومنه تنشأ المعاجم والأنطولوجيات والمدونات الموضوعية، مع بقاء القرآن حاكماً والبيان طريقاً والميزان والقسط مانعين للطغيان في التفسير.

التعريف النهائي

النظام المفهومي للقرآن هو البنية البيانية المترابطة التي تتكون فيها مفاهيم القرآن من استعمالات الألفاظ والصيغ والتراكيب والسياقات والتصريف والمقابلات والحدود والقيود والنتائج والمآلات، وتنتظم فيها المفاهيم في مراتب وعلاقات وشبكات حاكمة ووازرة وخادمة، بحيث يُفهم كل مفهوم من داخل القرآن لا من تعريف قاموسي أو اصطلاح وافد وحده، ويظل بناؤه قابلاً للتوثيق والاختبار والمراجعة والتصحيح تحت حاكمية القرآن ومنطق البيان والميزان والقسط.

الملحق النقدي الأول: البنية العميقة للمفهوم القرآني

يحتاج النظام المفهومي إلى طبقة أعمق من مجرد جمع العلاقات الظاهرة، لأن بعض المفاهيم لا تتحدد بمجاورة ألفاظ بعينها، بل بوظيفتها في بنية متكررة من الفاعل والمفعول والشرط والنتيجة والمآل. فمفهوم الشكر مثلاً لا يُفهم من مادة ش ك ر وحدها، بل من علاقة النعمة بالابتلاء والاعتراف والعمل والزيادة والكفر. ومن ثم تكون البنية العميقة هي انتظام الوظائف التي تعود في صور لغوية مختلفة.

تتكون البنية العميقة من ستة أسئلة: من الفاعل؟ وما المتعلق؟ وما الشرط؟ وما المقابل؟ وما النتيجة؟ وما المآل؟ وقد تتبدل الألفاظ مع بقاء هذه البنية، فيدل ذلك على وحدة مفهومية أعمق من الاشتراك اللفظي. كما قد تتشابه الألفاظ وتختلف البنية، فيدل ذلك على تعدد الوظيفة وعدم جواز جمع المواضع في مفهوم واحد من غير تمييز.

يجب أن تُبنى هذه الطبقة بعد التحليل اللغوي لا قبله، لأن تحويل القرآن إلى قوالب تجريدية منذ البداية قد يمحو الفروق التي تحملها الصيغ والنظم. فالتجريد في منطق البيان نتيجة استقراء، لا إطار سابق يُسقط على النص. وكل بنية عميقة يجب أن تحتفظ بروابطها إلى الآيات التي استُخرجت منها وإلى المواضع التي لا تنطبق عليها.

تسمح البنية العميقة بالمقارنة بين مفاهيم لا تجمعها مادة لغوية واحدة، مثل العدل والقسط والميزان والحق. وقد يظهر أن أحدها يصف معياراً، والآخر يصف قياماً وشهادةً، والثالث يصف أداةً أو نظاماً، والرابع يصف مطابقةً أو ثبوتاً. وبذلك تُمنع الترجمة التي تسوي جميعها تحت كلمة justice أو truth من غير بيان الفروق.

كما تسمح هذه الطبقة بإعادة بناء المفاهيم المركبة التي لا تحمل اسماً واحداً في القرآن، مثل مفهوم المسؤولية العلمية أو نظام حفظ الشهادة أو مسار الابتلاء بالنعمة. وهذه المفاهيم لا تُنشأ بالخيال النظري، بل تُقبل حين يثبت انتظامها عبر مواضع متعددة ويكون لها أثر تفسيري في فهم الآيات.

يظل الخطر الأكبر أن يتحول التجريد إلى فلسفة فوق النص، ولذلك يفرض المنهج اختبار الرجوع: هل يمكن لكل عنصر في البنية العميقة أن يعود إلى استعمالات قرآنية واضحة؟ وهل تستطيع البنية تفسير موضع لم يدخل في بنائها؟ وهل توجد قراءة أبسط تفسر المادة نفسها؟ فإذا تعذر ذلك خُفضت الثقة أو رُفض التجريد.

العنصر	تعريفه
الفاعل المفهومي	الجهة التي يصدر عنها الفعل أو الصفة في شبكة المفهوم.
المتعلق	ما يقع عليه الفعل أو تتجه إليه الصفة.
الشرط	ما يعلق عليه تحقق المسار أو الحكم.
الوساطة	ما يصل بين مرحلتين من المسار.
المقابل	المفهوم أو الفعل الذي يكشف الحد بالنفي أو التضاد.
الأثر القريب	النتيجة الأولى داخل السياق.
المآل	النتيجة التي يختم بها المسار في الدنيا أو الآخرة.
المعيار	ما يُوزن به الفعل أو الموقف.
التحول	انتقال الشخص أو الجماعة من حالة مفهومية إلى أخرى.
درجة الإلزام	هل العلاقة وصفية أو حجاجية أو تشريعية أو مآلية.

الفاعل المفهومي: الجهة التي يصدر عنها الفعل أو الصفة في شبكة المفهوم. ويُسجل في بطاقة المفهوم بقدر ما تثبته الآيات. ولا يُفترض وجوده في كل مفهوم؛ فبعض المفاهيم وصفية لا تملك مساراً كاملاً، وبعضها تشريعي أو سنني يحتاج إلى شروط ومآلات.

المتعلق: ما يقع عليه الفعل أو تتجه إليه الصفة. ويُسجل في بطاقة المفهوم بقدر ما تثبته الآيات. ولا يُفترض وجوده في كل مفهوم؛ فبعض المفاهيم وصفية لا تملك مساراً كاملاً، وبعضها تشريعي أو سنني يحتاج إلى شروط ومآلات.

الشرط: ما يعلق عليه تحقق المسار أو الحكم. ويُسجل في بطاقة المفهوم بقدر ما تثبته الآيات. ولا يُفترض وجوده في كل مفهوم؛ فبعض المفاهيم وصفية لا تملك مساراً كاملاً، وبعضها تشريعي أو سنني يحتاج إلى شروط ومآلات.

الوساطة: ما يصل بين مرحلتين من المسار. ويُسجل في بطاقة المفهوم بقدر ما تثبته الآيات. ولا يُفترض وجوده في كل مفهوم؛ فبعض المفاهيم وصفية لا تملك مساراً كاملاً، وبعضها تشريعي أو سنني يحتاج إلى شروط ومآلات.

المقابل: المفهوم أو الفعل الذي يكشف الحد بالنفي أو التضاد. ويُسجل في بطاقة المفهوم بقدر ما تثبته الآيات. ولا يُفترض وجوده في كل مفهوم؛ فبعض المفاهيم وصفية لا تملك مساراً كاملاً، وبعضها تشريعي أو سنني يحتاج إلى شروط ومآلات.

الأثر القريب: النتيجة الأولى داخل السياق. ويُسجل في بطاقة المفهوم بقدر ما تثبته الآيات. ولا يُفترض وجوده في كل مفهوم؛ فبعض المفاهيم وصفية لا تملك مساراً كاملاً، وبعضها تشريعي أو سنني يحتاج إلى شروط ومآلات.

المآل: النتيجة التي يختم بها المسار في الدنيا أو الآخرة. ويُسجل في بطاقة المفهوم بقدر ما تثبته الآيات. ولا يُفترض وجوده في كل مفهوم؛ فبعض المفاهيم وصفية لا تملك مساراً كاملاً، وبعضها تشريعي أو سنني يحتاج إلى شروط ومآلات.

المعيار: ما يُوزن به الفعل أو الموقف. ويُسجل في بطاقة المفهوم بقدر ما تثبته الآيات. ولا يُفترض وجوده في كل مفهوم؛ فبعض المفاهيم وصفية لا تملك مساراً كاملاً، وبعضها تشريعي أو سنني يحتاج إلى شروط ومآلات.

التحول: انتقال الشخص أو الجماعة من حالة مفهومية إلى أخرى. ويُسجل في بطاقة المفهوم بقدر ما تثبته الآيات. ولا يُفترض وجوده في كل مفهوم؛ فبعض المفاهيم وصفية لا تملك مساراً كاملاً، وبعضها تشريعي أو سنني يحتاج إلى شروط ومآلات.

درجة الإلزام: هل العلاقة وصفية أو حجاجية أو تشريعية أو مآلية. ويُسجل في بطاقة المفهوم بقدر ما تثبته الآيات. ولا يُفترض وجوده في كل مفهوم؛ فبعض المفاهيم وصفية لا تملك مساراً كاملاً، وبعضها تشريعي أو سنني يحتاج إلى شروط ومآلات.

الملحق النقدي الثاني: المقارنات المفهومية الحاكمة

مقارنة: العدل والقسط

يظهر العدل في شبكة الحكم والتسوية ووضع الشيء موضعه، بينما يبرز القسط في القيام والشهادة والوزن العملي وعدم الميل. ولا يُسوّى اللفظان لأنهما يلتقيان في المجال الأخلاقي والقضائي.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: العلم والمعرفة

يعتمد المشروع لفظ العلم بوصفه اللفظ القرآني الحاكم، ويُحذر من جعل المعرفة اصطلاحاً بديلاً يفرض تقسيمات إبستمولوجية من خارج المدونة. ويُدرس كل استعمال تاريخي للمعرفة بوصفه ترجمةً أو اصطلاحاً لا اسماً قرآنياً حاكماً.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: العلم والبيان

العلم يتعلق بثبوت إدراك أو إحاطة أو تعليم في المجال الذي يقرره النص، أما البيان فيتعلق بالإظهار والتفصيل والتمييز وإقامة الدلالة. وقد يجتمعان في التعليم لكن لا يندمجان.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: القلب والفؤاد

تحتاج المقارنة إلى حصر المواضع والسياقات قبل تقرير الترادف أو التخصيص. ويُدرس الفؤاد في علاقته بالإدراك والمسؤولية والانفعال، والقلب في علاقته بالتقلب والفقه والمرض والختم والطمأنينة.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: العقل والفقه

العقل في الاستعمال القرآني يغلب عليه الفعل وعدم العقل وعلاقته بالآيات والقول، بينما الفقه يتصل بالفهم والنفاذ إلى الدلالة. ولا يجوز نقل التعريف الفلسفي للعقل إلى كل موضع.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: النفس والقلب

النفس كيان يحمل الكسب والتزكية والتدسية والمسؤولية والمآل، أما القلب فيظهر بوصفه موضعاً من مواضع الفقه والمرض والطمأنينة والختم. والتداخل لا يثبت التطابق الأنثروبولوجي.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الحق والصدق

الحق يتعلق بثبوت الأمر ومطابقته ومشروعيته وقيام الميزان، والصدق يتعلق بمطابقة القول أو الوعد أو الموقف. وقد يكون الصدق طريقاً إلى الحق لكنه ليس مرادفاً له.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الهدى والعلم

قد يعلم الإنسان ولا يهتدي؛ فالهدى يضيف اتجاه الاتباع والسلوك والمآل. ومن ثم لا يُختزل الهدى في معلومة صحيحة، كما لا يُجعل العلم وحده ضماناً للهداية.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الشكر والحمد

الحمد قول وثناء ووصف للمحمود في سياقاته، أما الشكر فيرتبط بالنعمة والاعتراف والعمل والزيادة والمقابل بالكفر. ويجب ألا تُنقل أحكام أحدهما إلى الآخر بسبب التقارب التعبدي.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الكفر والجحود

الكفر مفهوم أوسع تتعدد صوره ووظائفه بحسب السياق، والجحود يبرز في إنكار ما استيقن أو ظهر. ويحتاج تحديد العلاقة إلى المدونة لا إلى تعريف عقدي واحد.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الفتنة والابتلاء

الابتلاء يبرز في الاختبار والكشف والتمييز، والفتنة قد تأتي للاختبار أو الإضلال أو العذاب أو الاضطراب بحسب السياق. لذلك لا يصح جعلهما مترادفين تامين.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الرزق والمعيشة

الرزق ما يرزقه الله من عطاء ومادة وفضل، والمعايش ترتبط بما جُعل للناس من أسباب قيام الحياة والكسب. والاقتصاد لا يساوي أياً منهما، بل يقع داخل نظام أوسع.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الخلافة والاستخلاف

الخلافة قد تصف التعاقب أو النيابة في سياقات، والاستخلاف فعل جعل واختبار وتمكين ومسؤولية. ولا يُشتق من أي منهما نظام سياسي كامل من غير شبكة الآيات.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الأمة والقوم والشعب والقبيلة

هذه ألفاظ اجتماعية مختلفة الوظائف؛ فالأمة تتصل بالجامع والرسالة والمدة والقدوة في مواضع، والقوم بالانتماء الاجتماعي، والشعوب والقبائل بالتعارف. والتسوية بينها تفسد علم التعارف القرآني.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الإصلاح والعمران

الإصلاح يواجه الفساد ويعيد الشيء إلى صلاحه في مجالات متعددة، والعمران يتصل بعمارة الأرض والاستخلاف والقيام. وقد يكون الإصلاح شرطاً في العمران لكنه لا يساويه.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الميزان والعدل

الميزان نظام القياس ومنع الطغيان والإخسار، والعدل وصف للحكم أو الفعل أو الوضع المستقيم. وقد يخدم الميزان العدل والقسط من غير أن يكون مرادفاً لهما.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الرحمة والإحسان

الرحمة تتصل بالرأفة والفضل والهداية والإنزال والنجاة، والإحسان بالفعل الحسن وزيادته وإتقانه وبذله. وقد تكون الرحمة باعثاً على الإحسان ولا تطابقه.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: التقوى والخوف

التقوى ليست مجرد خوف نفسي؛ فهي اتقاء وحفظ للحدود واستجابة للهدى ومسار للفلاح. والخوف قد يكون أحد دوافعها أو حالات سياقها.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: الذكر والتفكر والتدبر

الذكر استحضار وتنبيه واتعاظ، والتفكر حركة نظر في الآيات والمعاني، والتدبر نظر في الأدبار والعواقب والبنية الممتدة. ولا تُسوّى هذه العمليات الإدراكية في نظرية واحدة مبسطة.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

مقارنة: المآل والعاقبة والجزاء

المآل مفهوم منهجي أوسع يُستخدم في المشروع لتتبع ما تنتهي إليه الأفعال والأنظمة، والعاقبة والجزاء ألفاظ قرآنية محددة السياقات. ويجب بيان أن المآل تسمية تشغيلية مستخرجة من شبكة لا لفظاً قرآنياً وحيداً جامعاً.

تُبنى المقارنة من جدول مواضع واستعمالات لا من حدين معجميين فقط. ويُختبر الفرق على موضع يلتقي فيه المفهومان وموضع ينفرد فيه كل واحد، حتى يظهر الحد المشترك والحد الفارق.

تنتج المقارنة ثلاثة مخرجات: مساحة اشتراك، وفروق حاكمة، وعلاقة بين المفهومين. ويُمنع أن تتحول مساحة الاشتراك إلى ترادف، أو أن تتحول الفروق إلى قطيعة إذا دل النص على تداخل وظيفي.

الملحق النقدي الثالث: معجم تشغيلي للنظام المفهومي

المصطلح	التعريف
المفهوم القرآني	بنية دلالية تتكون من الاستعمالات والعلاقات والحدود والمآلات.
النظام المفهومي	شبكة مترابطة من مفاهيم مرتبة بوظائف وعلاقات.
المركز المفهومي	العقدة التي تضبط شبكة محددة بقرائن حاكمية وتفسير.
المفهوم الحاكم	مفهوم يضبط فهم مجموعة من العقد والعلاقات.
المفهوم المؤسس	مفهوم يضع أصلاً يبنى عليه غيره.
المفهوم الوازر	مفهوم يدعم أو يفسر مركزاً آخر.
المفهوم الخادم	مفهوم يؤدي وظيفة تفصيل أو تطبيق محدود.
المفهوم المقابل	مفهوم يكشف حد آخر بالنفي أو التضاد أو المآل.
المفهوم الجسري	عقدة تصل شبكتين من غير أن تزيل استقلالهما.
المفهوم المآلي	مفهوم يصف نهاية مسار أو نتيجته.
المدونة المفهومية	مجموع الآيات والمواضع المصنفة اللازمة لبناء مفهوم.
الاستعمال المباشر	موضع يذكر فيه الاسم أو مشتقه بوضوح.
الاستعمال غير المباشر	موضع يؤسس وظيفة المفهوم من غير لفظه الصريح.
الحد المفهومي	ما يحدد ما يدخل في المفهوم وما يخرج منه.
العلاقة المفهومية	صلة مصنفة بين مفهومين ثبتت بقرائن.
الشبكة	تمثيل للمفاهيم والعلاقات داخل مجال محدد.
الشبكة الحاكمة	شبكة عليا تضبط شبكات فرعية في السؤال المحدد.
التصريف المفهومي	عرض المفهوم في صور وسياقات متعددة تكشف

المصطلح	التعريف
	أبعاده.
المقابلة	علاقة يظهر بها الحد عبر نفي أو تضاد أو مسار مقابل.
الشرط	عنصر يتوقف عليه تحقق مسار في المجال الموصوف.
السبب	علاقة إنتاج لا تثبت بمجرد التلازم.
النتيجة	أثر قريب يترتب على فعل أو حالة.
المآل	النهاية التي يبلغها مسار أو فعل في شبكة.
التراتب	تنظيم الوظائف من حاكم ومؤسس ووازر وخادم.
التقاطع	اشتراك شبكتين في عقد أو علاقات مع بقاء حدودهما.
الاستقلال النسبي	احتفاظ الشبكة بوظيفتها رغم اتصالها بشبكات أخرى.
الحالة الحدية	موضع يختبر دقة تعريف المفهوم وحده.
الشاهد النافي	موضع يضعف تعريفاً أو علاقة أو يوجب تقييدهما.
الفرضية المنافسة	تفسير بديل للشبكة أو العلاقة يجب اختباره.
التعريف التشغيلي	صياغة قابلة للاختبار تربط المعنى بالمدونة والحدود.
درجة الثقة	محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف بحسب القرائن.
إصدار المفهوم	نسخة مؤرخة من التعريف والشبكة والعلاقات.
خزائن البيان	منهج استخراج شامل للجذر وصيغه وسياقاته وشبكاته.
الأنطولوجيا	تمثيل رسمي للمفاهيم والعلاقات لخدمة الحوسبة.
التطبيع	توحيد تقني للبيانات لا يجوز أن يمحو فروق النص.
الترجمة المفهومية	مقابلة بين مفهومين في لغتين مع حفظ عدم التطابق.
المصطلح الوافد	تسمية من نظام علمي آخر تحتاج إلى نقد قبل

المصطلح	التعريف
	الاستعمال.
الاختبار الخارجي	تطبيق التعريف على مادة لم تدخل في بنائه.
الاختبار الحدّي	فحص الحالات القريبة من الحد أو المستبعدة منه.
الاختبار المقارن	موازنة النظام بقراءة أو منهج بديل.
الحاكمية القرآنية	رجوع تعريف المفهوم وشبكته إلى محكمات القرآن ونظامه.
الميزان المفهومي	مجموعة المعايير التي تمنع الطغيان في التوسع والعلاقة.
الطغيان المفهومي	تجاوز المفهوم حدوده وابتلاعه مجالات لا يثبتها النص.
الإخسار المفهومي	إنقاص المفهوم بحذف علاقات أو استعمالات حاكمة.
الاجترار المفهومي	تكرار التعريف نفسه بألفاظ مختلفة من غير إضافة.
التكثيف	اختصار شبكة واسعة في تعريف يفقد العلاقات اللازمة.
التفسير الشبكي	قراءة الآية داخل علاقاتها المفهومية الموثقة.
الحوسبة المساعدة	استعمال الأدوات لاكتشاف الأنماط مع بقاء الحكم للباحث.
سجل الاعتراض	موضع يحفظ القراءات المخالفة وقرارات المراجعة.
المراجعة المفهومية	إعادة اختبار التعريف والشبكة عند ظهور مادة أو اعتراض جديد.

المفهوم القرآني: بنية دلالية تتكون من الاستعمالات والعلاقات والحدود والمآلات. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

النظام المفهومي: شبكة مترابطة من مفاهيم مرتبة بوظائف وعلاقات. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المركز المفهومي: العقدة التي تضبط شبكة محددة بقرائن حاكمية وتفسير. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المفهوم الحاكم: مفهوم يضبط فهم مجموعة من العقد والعلاقات. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المفهوم المؤسس: مفهوم يضع أصلاً يبنى عليه غيره. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المفهوم الوازر: مفهوم يدعم أو يفسر مركزاً آخر. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المفهوم الخادم: مفهوم يؤدي وظيفة تفصيل أو تطبيق محدود. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المفهوم المقابل: مفهوم يكشف حد آخر بالنفي أو التضاد أو المآل. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المفهوم الجسري: عقدة تصل شبكتين من غير أن تزيل استقلالهما. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المفهوم المآلي: مفهوم يصف نهاية مسار أو نتيجته. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المدونة المفهومية: مجموع الآيات والمواضع المصنفة اللازمة لبناء مفهوم. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الاستعمال المباشر: موضع يذكر فيه الاسم أو مشتقه بوضوح. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الاستعمال غير المباشر: موضع يؤسس وظيفة المفهوم من غير لفظه الصريح. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الحد المفهومي: ما يحدد ما يدخل في المفهوم وما يخرج منه. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

العلاقة المفهومية: صلة مصنفة بين مفهومين ثبتت بقرائن. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الشبكة: تمثيل للمفاهيم والعلاقات داخل مجال محدد. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الشبكة الحاكمة: شبكة عليا تضبط شبكات فرعية في السؤال المحدد. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

التصريف المفهومي: عرض المفهوم في صور وسياقات متعددة تكشف أبعاده. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المقابلة: علاقة يظهر بها الحد عبر نفي أو تضاد أو مسار مقابل. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الشرط: عنصر يتوقف عليه تحقق مسار في المجال الموصوف. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

السبب: علاقة إنتاج لا تثبت بمجرد التلازم. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

النتيجة: أثر قريب يترتب على فعل أو حالة. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المآل: النهاية التي يبلغها مسار أو فعل في شبكة. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

التراتب: تنظيم الوظائف من حاكم ومؤسس ووازر وخادم. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

التقاطع: اشتراك شبكتين في عقد أو علاقات مع بقاء حدودهما. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الاستقلال النسبي: احتفاظ الشبكة بوظيفتها رغم اتصالها بشبكات أخرى. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الحالة الحدية: موضع يختبر دقة تعريف المفهوم وحده. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الشاهد النافي: موضع يضعف تعريفاً أو علاقة أو يوجب تقييدهما. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الفرضية المنافسة: تفسير بديل للشبكة أو العلاقة يجب اختباره. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

التعريف التشغيلي: صياغة قابلة للاختبار تربط المعنى بالمدونة والحدود. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

درجة الثقة: محكم أو راجح أو محتمل أو متوقف بحسب القرائن. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

إصدار المفهوم: نسخة مؤرخة من التعريف والشبكة والعلاقات. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

خزائن البيان: منهج استخراج شامل للجذر وصيغه وسياقاته وشبكاته. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الأنطولوجيا: تمثيل رسمي للمفاهيم والعلاقات لخدمة الحوسبة. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

التطبيع: توحيد تقني للبيانات لا يجوز أن يمحو فروق النص. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الترجمة المفهومية: مقابلة بين مفهومين في لغتين مع حفظ عدم التطابق. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المصطلح الوافد: تسمية من نظام علمي آخر تحتاج إلى نقد قبل الاستعمال. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الاختبار الخارجي: تطبيق التعريف على مادة لم تدخل في بنائه. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الاختبار الحدّي: فحص الحالات القريبة من الحد أو المستبعدة منه. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الاختبار المقارن: موازنة النظام بقراءة أو منهج بديل. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الحاكمية القرآنية: رجوع تعريف المفهوم وشبكته إلى محكمات القرآن ونظامه. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الميزان المفهومي: مجموعة المعايير التي تمنع الطغيان في التوسع والعلاقة. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الطغيان المفهومي: تجاوز المفهوم حدوده وابتلاعه مجالات لا يثبتها النص. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الإخسار المفهومي: إنقاص المفهوم بحذف علاقات أو استعمالات حاكمة. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الاجترار المفهومي: تكرار التعريف نفسه بألفاظ مختلفة من غير إضافة. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

التكثيف: اختصار شبكة واسعة في تعريف يفقد العلاقات اللازمة. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

التفسير الشبكي: قراءة الآية داخل علاقاتها المفهومية الموثقة. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الحوسبة المساعدة: استعمال الأدوات لاكتشاف الأنماط مع بقاء الحكم للباحث. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

سجل الاعتراض: موضع يحفظ القراءات المخالفة وقرارات المراجعة. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

المراجعة المفهومية: إعادة اختبار التعريف والشبكة عند ظهور مادة أو اعتراض جديد. ويجب أن يُستعمل المصطلح في هذا الكتاب وسائر الموسوعة بالمعنى المعلن، مع ذكر اختلافه عن الاستعمالات التراثية أو الحاسوبية إذا كان ذلك مؤثراً في الفهم.

الملحق النقدي الرابع: الأسئلة البحثية المفتوحة

السؤال	برنامج البحث
هل لكل مفهوم قرآني مركز واحد؟	اختبار المفاهيم متعددة البؤر مثل الأمة والروح والفتنة.
كيف تُقاس قوة العلاقة؟	بناء معيار يجمع النص والسياق والتكرار والحاكمية من غير رقم مضلل.
ما حد الاستعمال غير المباشر؟	منع توسيع المدونة حتى تصبح كل آية مرتبطة بكل مفهوم.
كيف تُفصل الشبكات المتداخلة؟	تطوير معيار للجسور والعقد المشتركة والاستقلال النسبي.
ما أثر القراءات في المفهوم؟	دراسة المواضع التي تغير القراءة علاقة أو حدّاً مفهوماً.
كيف تُترجم المفاهيم؟	بناء معجم ثنائي لا يسوي العلم بالـknowledge ولا القسط بالـjustice دون شرح.
كيف تُراجع المفاهيم تاريخياً؟	تمييز النظام القرآني من تطور المصطلح في التفسير والكلام والفقه.
ما مقدار اعتماد الحوسبة؟	قياس ما تكشفه النماذج الإحصائية وما تخطئ فيه.
كيف تُختبر المقاصد؟	ربط المقصد بشبكة محكمة ومقابلات ومآلات لا بانتقاء نصوص.
كيف يتحول المفهوم إلى علم؟	بيان شروط تأسيس علوم مثل التعارف والمعايش والنفس من المدونة لا من تسمية واحدة.
ما معيار اكتمال المفهوم؟	تطوير مقياس تغطية للمدونة والحالات الحدية والقراءات البديلة.
كيف يُدرّس النظام المفهومي؟	بناء مختبرات تبدأ بالملاحظة وتنتهي بالشبكة بدل تلقين التعريف النهائي.

السؤال المفتوح 1: هل لكل مفهوم قرآني مركز واحد؟

اختبار المفاهيم متعددة البؤر مثل الأمة والروح والفتنة.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 2: كيف تُقاس قوة العلاقة؟

بناء معيار يجمع النص والسياق والتكرار والحاكمية من غير رقم مضلل.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 3: ما حد الاستعمال غير المباشر؟

منع توسيع المدونة حتى تصبح كل آية مرتبطة بكل مفهوم.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 4: كيف تُفصل الشبكات المتداخلة؟

تطوير معيار للجسور والعقد المشتركة والاستقلال النسبي.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 5: ما أثر القراءات في المفهوم؟

دراسة المواضع التي تغير القراءة علاقة أو حدّاً مفهوماً.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 6: كيف تُترجم المفاهيم؟

بناء معجم ثنائي لا يسوي العلم بالـknowledge ولا القسط بالـjustice دون شرح.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 7: كيف تُراجع المفاهيم تاريخياً؟

تمييز النظام القرآني من تطور المصطلح في التفسير والكلام والفقه.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 8: ما مقدار اعتماد الحوسبة؟

قياس ما تكشفه النماذج الإحصائية وما تخطئ فيه.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 9: كيف تُختبر المقاصد؟

ربط المقصد بشبكة محكمة ومقابلات ومآلات لا بانتقاء نصوص.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 10: كيف يتحول المفهوم إلى علم؟

بيان شروط تأسيس علوم مثل التعارف والمعايش والنفس من المدونة لا من تسمية واحدة.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 11: ما معيار اكتمال المفهوم؟

تطوير مقياس تغطية للمدونة والحالات الحدية والقراءات البديلة.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

السؤال المفتوح 12: كيف يُدرّس النظام المفهومي؟

بناء مختبرات تبدأ بالملاحظة وتنتهي بالشبكة بدل تلقين التعريف النهائي.

يحتاج هذا السؤال إلى عينة محددة ومدونة معلنة وفرضية قابلة للإبطال، ولا يكفي فيه الاستدلال بأمثلة منتقاة. ويُفضل أن ينفذه أكثر من باحث لقياس اتفاق التصنيف والعلاقات.

تُدمج النتيجة في المعجم أو المصفوفة أو الخوارزمية فقط بعد اختبارها على مفهومين مختلفين على الأقل، حتى لا تتحول خاصية مفهوم واحد إلى قاعدة عامة للنظام.

الخاتمة الاستدراكية

تؤكد الإضافات النقدية أن النظام المفهومي لا يكتمل بمجرد رسم شبكة. فالعمل الحقيقي هو ضبط الوحدة والحد والعلاقة ودرجة الثقة، ثم اختبار الشبكة على مادة لم تدخل في بنائها. وكلما اتسعت الخريطة وجب أن تزداد صرامة التوثيق لا أن تنخفض.

كما تظهر المقارنات أن كثيراً من الألفاظ التي تُترجم أو تُستعمل مترادفةً تحتاج إلى تحرير مستقل: العدل والقسط، والعلم والبيان، والنفس والقلب، والعقل والفقه، والشكر والحمد، والابتلاء والفتنة. وهذه الفروق ليست تجميلاً لغوياً، بل تؤثر في العلوم التي يمكن أن تُبنى من القرآن.

ويكشف المعجم التشغيلي أن المشروع يحتاج إلى لغة موحدة قبل الانتقال إلى الأنطولوجيا والحوسبة؛ لأن الحاسوب يضاعف اضطراب التعريف إذا دخلت إليه المصطلحات غير المنضبطة. لذلك يكون المعجم جزءاً من الأصول النظرية لا ملحقاً تقنياً متأخراً.

وتظل الأسئلة المفتوحة شاهداً على حدود الكتاب: بعض العلاقات تحتاج إلى مدونات أوسع، وبعض المفاهيم قد تثبت متعددة المراكز، وبعض الترجمات تحتاج إلى دراسات مستقلة. ولا يضر النظرية أن تعلن هذه الحدود، بل يمنع ذلك تحولها إلى مذهب يفسر كل شيء قبل البحث.

وبهذا يتهيأ الانتقال من النظام المفهومي إلى الكتاب السادس في الشبكات البيانية؛ فقد حُررت هنا ماهية المفهوم وحدوده ومراتبه وعلاقاته، ويبقى أن تُدرس الشبكة ذاتها بوصفها بنيةً لها أنواع ومسارات ومراكز وجسور وقواعد تحليل مستقلة.

الملحق النقدي الخامس: معيار اكتمال المفهوم واعتماده

اكتمال المدونة

لا يُعد المفهوم مكتمل المدونة حتى تُراجع ألفاظه وصيغه ونظائره ومقابلاته والآيات التي تؤسس وظيفته من غير ذكر اسمه. ويجب أن يُصرح بنسبة التغطية وما استُبعد وسبب الاستبعاد.

يُقاس هذا البعد على أربع درجات: مكتمل، وراجح الاكتمال، وناقص غير مانع، وناقص مانع للاعتماد. ولا تُجمع الدرجات في متوسط عددي يخفي نقصاً جوهرياً؛ فقد تكون تسعة أبعاد قوية ويمنع ضعف واحد في المدونة أو الحد من اعتماد المفهوم.

يُثبت قرار الاعتماد في سجل مستقل يذكر اسم المراجع ومادته النافية والتعديل المطلوب. ويُسمح باعتماد مفهوم للاستعمال الاستكشافي مع منعه من الاستنباط أو الترجمة الرسمية حتى يكتمل البعد الناقص.

اكتمال الحد

يجب أن يفسر التعريف الحالات الواضحة ويستبعد الحالات المقابلة ويتعامل بوضوح مع الحالات الحدية. فإذا احتاج إلى استثناءات كثيرة أو لغة فضفاضة، لم يبلغ حد الاعتماد.

يُقاس هذا البعد على أربع درجات: مكتمل، وراجح الاكتمال، وناقص غير مانع، وناقص مانع للاعتماد. ولا تُجمع الدرجات في متوسط عددي يخفي نقصاً جوهرياً؛ فقد تكون تسعة أبعاد قوية ويمنع ضعف واحد في المدونة أو الحد من اعتماد المفهوم.

يُثبت قرار الاعتماد في سجل مستقل يذكر اسم المراجع ومادته النافية والتعديل المطلوب. ويُسمح باعتماد مفهوم للاستعمال الاستكشافي مع منعه من الاستنباط أو الترجمة الرسمية حتى يكتمل البعد الناقص.

اكتمال العلاقات

لا تكفي كثرة الأسهم؛ بل يلزم تسمية نوع كل علاقة وبيان مصدرها ودرجتها. ويُشترط وجود علاقات نافعة تفسيرياً لا مجرد ترابطات يمكن رسمها بين أي موضوعين.

يُقاس هذا البعد على أربع درجات: مكتمل، وراجح الاكتمال، وناقص غير مانع، وناقص مانع للاعتماد. ولا تُجمع الدرجات في متوسط عددي يخفي نقصاً جوهرياً؛ فقد تكون تسعة أبعاد قوية ويمنع ضعف واحد في المدونة أو الحد من اعتماد المفهوم.

يُثبت قرار الاعتماد في سجل مستقل يذكر اسم المراجع ومادته النافية والتعديل المطلوب. ويُسمح باعتماد مفهوم للاستعمال الاستكشافي مع منعه من الاستنباط أو الترجمة الرسمية حتى يكتمل البعد الناقص.

اكتمال الحاكمية

يجب أن تُحدد الآيات الحاكمة والمؤسسة وأن يثبت أثرها في ضبط بقية الشبكة. فإذا لم يتغير شيء في التعريف بحذف الآية المسماة حاكمةً، فالتصنيف يحتاج إلى مراجعة.

يُقاس هذا البعد على أربع درجات: مكتمل، وراجح الاكتمال، وناقص غير مانع، وناقص مانع للاعتماد. ولا تُجمع الدرجات في متوسط عددي يخفي نقصاً جوهرياً؛ فقد تكون تسعة أبعاد قوية ويمنع ضعف واحد في المدونة أو الحد من اعتماد المفهوم.

يُثبت قرار الاعتماد في سجل مستقل يذكر اسم المراجع ومادته النافية والتعديل المطلوب. ويُسمح باعتماد مفهوم للاستعمال الاستكشافي مع منعه من الاستنباط أو الترجمة الرسمية حتى يكتمل البعد الناقص.

اكتمال المقابلات

يجب أن تُجمع المواضع النافية والمقابلة بقدر جمع الشواهد المؤيدة. فالمفهوم الذي لا يعرف الباحث ما يخرجه منه قابل للتمدد حتى يفقد قيمته.

يُقاس هذا البعد على أربع درجات: مكتمل، وراجح الاكتمال، وناقص غير مانع، وناقص مانع للاعتماد. ولا تُجمع الدرجات في متوسط عددي يخفي نقصاً جوهرياً؛ فقد تكون تسعة أبعاد قوية ويمنع ضعف واحد في المدونة أو الحد من اعتماد المفهوم.

يُثبت قرار الاعتماد في سجل مستقل يذكر اسم المراجع ومادته النافية والتعديل المطلوب. ويُسمح باعتماد مفهوم للاستعمال الاستكشافي مع منعه من الاستنباط أو الترجمة الرسمية حتى يكتمل البعد الناقص.

اكتمال الاختبار

يُختبر المفهوم على مادة لم تدخل في بنائه وعلى قراءة بديلة وعلى حالة حدية. ويجب أن تُنشر نتيجة الفشل أو التردد كما تُنشر نتيجة النجاح.

يُقاس هذا البعد على أربع درجات: مكتمل، وراجح الاكتمال، وناقص غير مانع، وناقص مانع للاعتماد. ولا تُجمع الدرجات في متوسط عددي يخفي نقصاً جوهرياً؛ فقد تكون تسعة أبعاد قوية ويمنع ضعف واحد في المدونة أو الحد من اعتماد المفهوم.

يُثبت قرار الاعتماد في سجل مستقل يذكر اسم المراجع ومادته النافية والتعديل المطلوب. ويُسمح باعتماد مفهوم للاستعمال الاستكشافي مع منعه من الاستنباط أو الترجمة الرسمية حتى يكتمل البعد الناقص.

اكتمال الترجمة

إذا استُعمل مقابل إنجليزي أو مصطلح من علم آخر، يُذكر موضع عدم التطابق. ويمنع الاعتماد إذا كانت الترجمة تُعيد إدخال تعريف خارجي سبق للمدونة أن قيدته.

يُقاس هذا البعد على أربع درجات: مكتمل، وراجح الاكتمال، وناقص غير مانع، وناقص مانع للاعتماد. ولا تُجمع الدرجات في متوسط عددي يخفي نقصاً جوهرياً؛ فقد تكون تسعة أبعاد قوية ويمنع ضعف واحد في المدونة أو الحد من اعتماد المفهوم.

يُثبت قرار الاعتماد في سجل مستقل يذكر اسم المراجع ومادته النافية والتعديل المطلوب. ويُسمح باعتماد مفهوم للاستعمال الاستكشافي مع منعه من الاستنباط أو الترجمة الرسمية حتى يكتمل البعد الناقص.

اكتمال المآل

تُحدد النتائج التي تترتب على تبني المفهوم في التفسير والاستنباط وبناء العلوم. ولا يُقصد بالمآل تصحيح التعريف بالنتائج المرغوبة، بل كشف أثر الخطأ إن وُسع المفهوم أو ضُيق.

يُقاس هذا البعد على أربع درجات: مكتمل، وراجح الاكتمال، وناقص غير مانع، وناقص مانع للاعتماد. ولا تُجمع الدرجات في متوسط عددي يخفي نقصاً جوهرياً؛ فقد تكون تسعة أبعاد قوية ويمنع ضعف واحد في المدونة أو الحد من اعتماد المفهوم.

يُثبت قرار الاعتماد في سجل مستقل يذكر اسم المراجع ومادته النافية والتعديل المطلوب. ويُسمح باعتماد مفهوم للاستعمال الاستكشافي مع منعه من الاستنباط أو الترجمة الرسمية حتى يكتمل البعد الناقص.

اكتمال المراجعة

يجب أن يقرأ الملف باحث آخر يستطيع الوصول إلى النتيجة أو الاعتراض عليها من المدونة نفسها. وإذا كانت النتيجة تعتمد على معرفة غير مسجلة في رأس الباحث، فالملف غير قابل للتكرار.

يُقاس هذا البعد على أربع درجات: مكتمل، وراجح الاكتمال، وناقص غير مانع، وناقص مانع للاعتماد. ولا تُجمع الدرجات في متوسط عددي يخفي نقصاً جوهرياً؛ فقد تكون تسعة أبعاد قوية ويمنع ضعف واحد في المدونة أو الحد من اعتماد المفهوم.

يُثبت قرار الاعتماد في سجل مستقل يذكر اسم المراجع ومادته النافية والتعديل المطلوب. ويُسمح باعتماد مفهوم للاستعمال الاستكشافي مع منعه من الاستنباط أو الترجمة الرسمية حتى يكتمل البعد الناقص.

اكتمال الإصدار

يحمل المفهوم رقماً وتاريخاً وحالة اعتماد، وتُحفظ النسخ السابقة عند التغيير. ولا يُستبدل التعريف القديم بصمت لأن تاريخ التصحيح جزء من تاريخ العلم.

يُقاس هذا البعد على أربع درجات: مكتمل، وراجح الاكتمال، وناقص غير مانع، وناقص مانع للاعتماد. ولا تُجمع الدرجات في متوسط عددي يخفي نقصاً جوهرياً؛ فقد تكون تسعة أبعاد قوية ويمنع ضعف واحد في المدونة أو الحد من اعتماد المفهوم.

يُثبت قرار الاعتماد في سجل مستقل يذكر اسم المراجع ومادته النافية والتعديل المطلوب. ويُسمح باعتماد مفهوم للاستعمال الاستكشافي مع منعه من الاستنباط أو الترجمة الرسمية حتى يكتمل البعد الناقص.

نموذج بطاقة اعتماد المفهوم

تبدأ البطاقة باسم المفهوم ومعرفه وإصداره وسؤال البحث، ثم تذكر المدونة وعدد المواضع المباشرة وغير المباشرة والقراءات المؤثرة، وبعدها الآيات الحاكمة والمؤسسة والوازرة والمقابلة والمآلية. ولا يُفهم العدد وحده دليلاً على الاكتمال، بل هو وسيلة لمراجعة التغطية.

يلي ذلك التعريف التشغيلي في فقرة قصيرة، ثم حقل «ما لا يدخل» الذي يذكر أقرب المفاهيم التي ينبغي فصلها عنه. وتُسجل العلاقات في جدول مستقل يحدد المفهوم المقابل ونوع العلاقة والدليل ودرجة الثقة وأثرها في التفسير.

تتضمن البطاقة ثلاثة اختبارات إلزامية: موضعاً مؤيداً لم يدخل في البناء الأول، وموضعاً مقابلاً، وحالةً حدية. كما تتضمن أقوى قراءة منافسة وسبب ترجيح التعريف الحالي عليها، مع منع اللغة التي توحي بأن المخالف لم يفهم القرآن لمجرد اختلافه.

تختم البطاقة بحدود الاستعمال: هل التعريف صالح للتفسير فقط؟ وهل ينتج قاعدةً أو سنةً بعد استكمال شروط إضافية؟ وهل يجوز إدخاله في أنطولوجيا حاسوبية؟ وهل توجد ترجمة إنجليزية معتمدة؟ وما تاريخ المراجعة التالية؟

الخاتمة النهائية للكتاب

يكتمل الكتاب الخامس حين يتحول المفهوم من كلمة يشرحها المفسر إلى ملف علمي يمكن تتبعه واختباره. فالمفهوم ليس ملكاً لتعريف المؤلف، بل فرضية مركبة عن انتظام القرآن، وقيمتها في مقدار ما تكشفه من النص وما تصمد له من الاختبارات.

وبهذا يكون «النظام المفهومي» مرحلةً ضروريةً قبل بناء الشبكات الموسعة؛ إذ يحدد ما العقد التي تستحق أن تدخل الشبكة، وما حدودها، وما العلاقات المشروعة بينها. ومن دون هذا التحرير تصبح الشبكة رسماً كثيفاً لا علماً بالقرآن.

ويحفظ ميزان القرآن ومنطق البيان طرفي الأمانة: ألا يُخسر المفهوم بحصره في معجم أو مصطلح وافد، وألا يُطغى به حتى يبتلع كل الآيات والعلوم. وبين الإخسار والطغيان يقوم الوزن بالقسط، ويظل التعريف قابلاً للزيادة والتصحيح ما دام الباحث يطلب العلم لا الغلبة.

الدعاء الختامي

اللهم علمنا كتابك، وافتح لنا من بيانه ما يقيم العلم والقسط، ولا تجعل أسماءنا ومفاهيمنا حجاباً عن مرادك، وارزقنا أن نقول بعلم ونتوقف بعلم ونصحح بعلم، وفوق كل ذي علم عليم.

ويجب عند اعتماد المفهوم النهائي أن يُذكر أثره في بقية الموسوعة. فإذا أدى تعريف جديد للعلم أو البيان أو الميزان إلى تغيير شبكة سابقة، لم يجز إبقاء الكتب اللاحقة على التعريف القديم من غير تنبيه. وتحتاج الموسوعة لذلك إلى سجل مركزي للمفاهيم الحاكمة يبين أي الكتب والفصول والجداول تتأثر بكل تعديل، حتى لا يصبح التطور النظري سبباً في تناقض خفي بين أجزاء المشروع.

كما ينبغي أن يُفرق بين المفهوم الذي استقر بالمدونة الواسعة والمفهوم الذي ما يزال استكشافياً. فالأول يمكن أن يدخل في عناوين العلوم وقواعدها بعد المراجعة، أما الثاني فيُعرض بوصفه فرضية بحثية لا اسماً قرآنياً نهائياً. ويمنع هذا الفرق أن يتحول الابتكار الاصطلاحي إلى نسبة مباشرة إلى القرآن قبل اكتمال البرهان.

وتؤكد الخاتمة أن مركزية المفهوم ليست امتيازاً بل مسؤولية تفسيرية؛ فكلما اتسعت الشبكة التي يحكمها المفهوم ارتفعت عتبة إثباته وحدوده وعلاقاته. ولهذا يحتاج مفهوما البيان والميزان مثلاً إلى اختبارات أشد من مفهوم فرعي محدود، لأن الخطأ فيهما سينتقل إلى عدد كبير من الاستنباطات والكتب. وبذلك تتناسب شدة المراجعة مع مقدار الأثر، ويصبح القسط منهجاً في بناء المفهوم نفسه لا نتيجةً أخلاقيةً تأتي بعده.

والله أعلم.